ملف من إعداد: ياسين الحاج صالح (سوريا)

المشاركون (ألفبائيًّا)

- إيّاد العبدالله
- بكر صدقي
- جمال واكيم
- رزان زيتونة
- روزا ياسين حسن
- شيرين حايك
- مايكل پروڤنس
- محمد ديبو
- منذر بدر حلّوم
- ياسين الحاج صالح
- ياسين السويحة

هذا الملفّ موقفٌ إلى جانب الانتفاضة السوريّة، وليس تفكيرًا باردًا فيها. سيأتي وقتُ التفكير البارد. سيَفرض نفسَه في وقتٍ قد لا يتأخّر. لكنّ الآداب أرادت من الملفّ تأكيدَ وقوفها إلى جانب الشعب السوريّ في كفاحه الملحميّ من أجل حريّته. نحن لا نرى كيف يمكن أن تكون سوريّة حرّة ومستقلّة من دون أن يكون السوريّون أحرارًا. ولا نرى أيضًا كيف تكون سورية سندًا لأيّ كفاح تحرّريّ واستقلاليّ عربيّ بينما يهان شعبُها ويُحتقر ويُنهَب.

وبينما يتكشّف أكثرَ وأكثرَ أنّ تغيير سورية مهمّة شاقّة جدّاً ودونها تضحياتٌ كبيرة، فإنه يتأكّد أكثرَ فأكثر أيضًا أنّ النظام القائم فقد أيّ حسّ إنسانيّ وأيّ تفاعل مع عذابات السوريين.

لا يمكن أن تكون هناك قضيّة إيجابيّة لنظام يتعامل مع «شعبه» بهذه القسوة الوحشيّة. ولا يجوز التلطّي وراء أيّة قضايا كبرى لتسويغ استمرار نظامٍ متقادمٍ مغرورٍ، يريد لنفسه سلطةً مطلقةً وحصانة مطلقةً وثرواتٍ مهولة. لقد حكم النظامُ على نفسه حين بدأ بقتل شعبه.

المشاركون في هذا الملفّ هم، باستثناء اثنيْن، كتّاب سوريّون، منخرطون بصور متنوّعة في الانتفاضة السوريّة الكبرى. ونحن شركاءُ لهم في التطلّع إلى سورية حرّة، ديمقراطيّة، توفّر قدرًا أكبر من العدالة ومن الكرامة لمواطنيها.

نعْلم، كما يعلمون، أنّ أمام سورية أزمنةً صعبة، لكننا على يقين من أنّ السوريين ماضون نحو الإمساك بمصيرهم والتمرّس بالتحدّيات والصعاب التي ستواجههم من كلّ بدّ. وإننا لَنحبّ أن نتصوّر سورية الجديدة بلدًا يُصْلح أمورَه، ويتطوّر سياسيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً، ويكون عاملَ تجدّدٍ وحيويّةٍ في الوطن العربيّ ككلّ.

الآداب

منذر بدر حلّوم

في ظلّ نظامٍ مافيوزيّ عائليّ بطّاش، يبدو المعارضون مغامرين من نمط خاصّ: يحصلون على اللذّة من إعلاء صوتهم، أو من التعبير عن آراء إخوتهم المقموعين الخائفين، ومن إثبات وجودهم، ومن التأكيد (عبر أجسادهم وأرواحهم) أنّ أشدّ الأنظمة قمعيّةً أعجزُ من أن يجعل البشرَ يسكتون عن المظالم أو يستسلمون لإلغاء إنسانيّتهم أو يصفّقون لأكاذيبَ يعرفون هشاشتها.

كما تبدو المعارضة فعلاً في الأخلاق أكثر ممّا هي فعلٌ في السياسة. ففي حين يمكن فهمُ الموالاة فعلاً في السياسة يقوم على المصلحة بالدرجة الأولى (والسياسة، بمعنى من المعاني، فنُّ إدارة المصالح، وإنْ بلغت المصلحةُ دَرَكها الأسفل – البقاء بيولوجيّاً)، فإنّ معارضة نظامٍ مستبدٍّ كالنظام في سوريا لم تكن ممكنةً، قبل الخامس عشر من آذار، أن تقوم على أيّة مصلحة، لأنّ مسألة المعارضة بذاتها كانت تعني، على الدوام، خسارةَ كلّ شيء، انتهاءً بخسارة سنواتٍ من العمر أو الحياةِ نفسِها. ومنْ يقبل الدخولَ في لعبةٍ تشترط مسبقًا خسارتَه كلَّ شيء، فسينطوي اشتغالُه على مبادئ أخرى تقوم خارج حقل السياسة.

حيث لا حريّةَ اجتماعٍ أو تعبيرٍ عن أيّ شيءٍ مغايرٍ لمقدّسات النظام وقوالبه، ينتفي فعلُ السياسة من حيث المبدأ. فلا يكون أمام الخاضع لنظام كهذا إلاّ أن يختار: بين أن يكون تابعًا ويرضى بحصّةٍ تُمنح له لوزنٍ عائليّ أو سواه؛ أو أن يرضى ببقايا تُلقى أمامه لضعةِ تبعيّته العائليّة أو العشائريّة أو لضآلة الخدمات التي يمكن أن يقدّمها؛ أو أن يتطهّر من رجس الموالاة فيكونَ شيئًا آخر.

أن يكون شيئًا آخر: ذلك هو تمامًا ما يختاره المعارضُ لموقفٍ خارج إمكانيّة السياسة وداخل حقل الأخلاق. هنا الأمر يتحدّد بمفرداتٍ بسيطة:

- فأن تكون ضدّ الظلم والاستعباد، وضدّ استباحة حرمات الناس وكراماتهم، يعني أن تكون معارضًا.

- وأن تكون ضدّ السرقة والرشوة، وضدّ نهب مال الشعب، وضدّ الكذب والتلفيق وتزييف الحقائق، يعني أن تكون معارضًا.

- وأن تكون ضدّ احتقار العقل والجمال والكبرياء، يعني أن تكون معارضًا.

- وأن تأبى التنازل عن خصوصيّتك وفرديّتك وفرادتك، يعني أن تكون معارضًا.

- وأن تكون ضدّ إهانة البشر وإذلالهم وقتلهم وتسييد أرذلهم على أنبلهم، يعني أن تكون معارضًا.

- وأن تكون ضدّ التقبيح والتجهيل وتخريب العقول، يعني أن تكون معارضًا.

- وأن تكون ضدّ سدّ آفاق العقل والإبداع، أمام نفسك أو أمام أبنائك، يعني أن تكون معارضًا.

- وأن تكون ضدّ تخريب مؤسّسات الدولة وتحويل إداراتها إلى هِباتٍ لأبناء عائلات السلطة، يعني أن تكون معارضًا، ناهيك بأن تكون مع الحريّة التي لولاها لما آل الوحشُ البشريُّ إلى إنسان.

معارضةُ النظام، الموصَّفِ بعضه أعلاه، قيمة بذاتها. المعارضة، هنا، قيمة إيجابيّة بصرف النظر عن أدائها. وهذا لا يعني امتداحَ الأداء المعارض، أيّاً كان. فامتداحُه أو ذمُّه يكون بمقدار الانسجام مع القيم التي يقوم عليها التضادُّ مع أخلاق الاستبداد؛ ذلك أنّ للتفوق الأخلاقيّ قيمةً هنا غير قليلة الشأن.

والمعارضة هنا تكون ممكنةً في فرديّتها وفي أخلاقيّتها. هذه المعارضة الفرديّة والأخلاقيّة تتحوّل في لحظةٍ ما من صامتةٍ إلى صائتة، من داخل الجدران إلى خارجها، من الآباء إلى الأبناء الذين نشأوا على قهر آبائهم الصامت وفصامهم بين البيت وخارجه. إنها تتحوّل إلى قوّة، وتنطلق ثورةً، أساسُها أخلاقيٌّ أكثر ممّا هو سياسيّ، وإنْ تعثّرتْ في أدائها، وبان منها ما لا يوافق أخلاقَ الثائرين على الظلم والقهر والاستغلال والاستغفال، بل وإنْ غفلتْ أحيانًا عن وحدة الظلم ووحدة المظلومين.

معلوم أنّ البنية الأخلاقيّة من أوائل البنى التي تهزّها الثورةُ، فتكون الأخيرة «ثورةً على» وتكون «ثورة من أجل.» وبالتالي، فهي، أخلاقيّاً، لا يجوز أن تكون ثورة من أجل شيءٍ شبيهٍ بالذي ثارت عليه. فإنْ لم تُعدْ ثورةٌ ضدّ الاستعباد والظلم والإذلال، تلقائيّاً وفي مجرى العمليّات الثوريّة، بناءَ منظومة القيم نحو قيم الحريّة والعدالة والكرامة، فذلك يعني أنّ ثمة خللاً جوهريّاً وقع في مكانٍ ما، ويعني أنّ الثورة لم تُفْضِ إلى أكثر من تبادل المواقع، مع المحافظة على آليّات الفناء الذاتيّ. العلّة ليست في النتائج بل في الأداء. فالأخلاق الجديدة لا تنبني بعد إنجاز الثورة، وإنّما

في مجراها. وأن تكون الثورة مستمرّة يعني أن يكون إنتاجُ البنية الجديدة مستمرّاً، ومنها البنيةُ الأخلاقيّة.

❖ ❖ ❖

هل يعني ذلك أنّ على البشر أن يستعدّوا لعمليّات تحوّلٍ عظيمة؟ لا يبدو أنّ الثورات العربيّة، ومنها الثورة السوريّة، تسير في هذا المنحى، ولا يبدو أنّها ثوراتٌ تَقْلب البنى. وأخشى القول إنها ثوراتٌ محدودةُ التأثير في البنيات الاجتماعيّة. وربما لهذا السبب، ولمحدوديّة إمكانيّات التغيير في عمق البنية الاجتماعيّة المؤسِّسة لأشكالٍ مختلفةٍ من الاستبداد (وإنْ زال شكلُه السياسيّ)، ولأشكالٍ مختلفةٍ من البنيات الجزئيّة الخطيرة على البنية الأم (بنية الدولة)، ومن الانتماءات المعوّقة لممارسةٍ ديمقراطيّةٍ عادلة،... فإنني أرى في مجرى العمليّة الثوريّة أهمّيّةً خاصّةً تؤسِّس ليس فقط لبنيةٍ سياسيّةٍ ينتظر الديمقراطيون منها أن تكون مدنيّة وديمقراطيّة، بل قد تعزّز أيضًا بنياتٍ تشكّل خطرًا على إمكانيّة الدولة المدنيّة وإمكانيّة الديمقراطيّة، وإنْ قُيِّض للثورة أن تنجح غدًا أو بعد غد.

لا أريد أن أرى في الثورة السوريّة التي أساندها بكلّ ما أستطيع، من دون أن أُسقط حقّي في تأمّلها ونقدها، لعبةَ كَراسٍ. بل أريد أن أراها مشروعًا بنيويّاً يُنتج قيمًا أخلاقيّة واجتماعيّة جديدةً تؤسِّس لاندماجٍ يَخْدم الدولةَ السوريّة؛ اندماجٍ فَعَلَ الاستبدادُ كلَّ شيء من أجل جعله هشّاً. وطبيعيّ أنّ ذلك غيرُ ممكن دون وعي العمليّة الثوريّة ومؤدّاها. وقد يكون الوقتُ مبكرًا لتأمّل النتاج الأخلاقيّ والاجتماعيّ لثورةٍ لم تنهِ شهرَها الخامسَ بعد. لكنّ ما أدعو إلى تأمّله هو هامشُ الثورة، لا متنُها فحسب.

قد تكون الثورة محدودة جغرافيّاً، لكنّ دائرة تأثيرها كبيرة في جميع الحالات. والأهمّ من ذلك هو أنّ الثورة قد تكون في وادٍ، ويكون صداها في وادٍ آخر. ولستُ أدري إنْ كان يجدر إبداءُ الأسف هنا. ففي الأتون، في بوتقة الفعل، يكاد كلُّ شيء يحترق، وما يُبنى عليه هو ذلك الشيء الأوحد الواقع خارج البوتقة، هو الصدى، هو المدى الذي يبلغه تأثيرُها بعيدًا عن مركزها، هو الهامش. في الهامش يتمّ تداولُ الأخلاق. هنا سُوقها. هنا تتحوّل إلى نُقط استقطاب اجتماعيّ، ومن ثمّ سياسيّ.

بماذا يتفوّق هؤلاء على أولاء؟ سؤال تأسيسيّ، يُطرح في الهامش. وبالتالي فالثورة يجب أن تتفوّق أخلاقيّاً، ليس من أجل أنصارها فقط، بل من أجل معارضيها ومناوئيها أيضًا بالدرجة الأولى. وفي قولٍ إنّها غيرُ معنيّة بإثبات أخلاقيّتها استخفافٌ بمستقبلها، وبدماءِ مَن يضحّون بأرواحهم من أجل إنجازها. مستقبل الثورة يقع هنا بالذات. فأمر ليس طيّبًا أن تتبنى الثورة المفهومَ البيولوجيّ الذي أنتجه الاستبدادُ عن البشر، فلا تفكّر خارج ذلك. من الضروريّ، بل من المفصليّ، أن تتبنّى فهمًا لهم يقع ما فوق البيولوجيا. هنا اشتغالُها الجامع، وهنا لتفوّقها الأخلاقيّ أهميّة خاصة. المسألة، في جانب منها، براغماتيّة أيضًا. فلا يمْكن أيّةَ ثورةٍ أن تَعِدَ على المدى القريب بوضعٍ اقتصاديّ أفضل من الذي ثارت عليه. فهي، إذن، لن تتفوّق في الأفق المنظور اقتصاديّاً على النظام الذي قلبتْه. ولا يبقى أمامها إلا أن تتفوّق أخلاقيّاً. فإنْ سقطتْ هنا سقطتْ كليّاً، وكان لا بدّ من ثورة مضادّة. فلا أحد يستطيع ضمان حدوث ثورة متمِّمة؛ ناهيك بأنّ الشعوب ليست حقول اختبار، وأنّ البشر ليسوا فئرانَ تجارب، وليس من حقّ أحد أن يضحّي بأيّ أحدٍ آخر خلا نفسه.

❖ ❖ ❖

الأخلاق، بما هي ابنةُ المجتمع، أو ابنةُ العمليّات الاجتماعيّة، هي أخلاقُ سيرورة، لا أخلاقُ نتائج فقط. بل هي الأولى أكثر ممّا هي الثانية. وبدرجةٍ ما، يمكن الحكمُ على نظام سياسيّ من خلال الأخلاق التي تسود المجتمعَ في فترة حكمه. وهكذا، فلا بدّ من تأمّل الأخلاق التي تسود الممارسةَ الثوريّة لمعرفة إلى أين تسير الثورةُ. وبهذا المعنى، لا بدّ من تأمّل الأساليب والأدوات والخطوات التي تتمّ على أرض سوريا اليوم. نافل القول إنه ليس كلُّ طريق ضدّ الظلم عادلاً، ولا كلُّ خروج نحو الكرامة يصون الكرامات، ولا كلُّ دفاع عن الحياة يصون الحيوات، ولا كلُّ دفاع عن الأعراض يحفظ الأعراض. مقولاتٌ كمثل «الغاية تبرر الوسيلة» و«العبرة بالنتائج» لا تصلح للخروج من الاستبداد، وكل استعارة لأدوات النظام الذي يتمّ الخروجُ عليه لا تصلح أيضًا. للحريّة وللعدالة أدواتٌ أخرى غير أدوات الاستبداد.

❖ ❖ ❖

منذ اليوم الأول للانتفاضة السوريّة، سقط النظام. سقط أخلاقيّاً. ولكنّه قد يبقى طويلاً قبل أن يتداعى بنيةً. فهل انتصرت الثورة السوريّة التي قد تُضطرّ إلى بذل كثيرٍ من الأرواح قبل أن تتمكّن من إزاحة المهزوم؟ هل انتصرتْ أخلاقيّاً؟ وإنْ فعلتْ، فهل تستطيع الحفاظ على نصرها الأخلاقيّ؟

لن نضيف شيئًا إذا صرخنا ليل نهار بأنّ النظام قاتل وكاذب. ولكنْ سيكون قاتلاً للثورة إذا سمحت الممارساتُ على الأرض لأحدٍ أن يقول ذلك بحقّها. فالقاتل من «التوّار» عدوٌّ للثورة، ليس أقلّ إجرامًا بحقّها من عصابات النظام، لا لأنّه يجرّدها من تفوّقها الأخلاقيّ فحسب، بل لأنه يرسم أيضًا أفقَها الممكن، ويجعل الهامشَ يحتدم ليس نحو الثورة، بل نحو ارتداداتٍ لها تُبْطلها، أو تحْرق حاضنتَها الاجتماعيّة.

ما يحدث في المركز (بؤر الثورة) يتردّد صداه مضاعفًا في الهوامش. وهناك يعاد إنتاجُ الفعل نحو أفهام تسوِّغ جميعَ

المواقف المحتملة من أقصاها إلى أقصاها. في الهامش، تشتغل آليّةُ تضخيم الحدث وتشظيته وتكثيره على صورة الحدث الأم، ولكنْ بصور أكثر هولاً وبشاعة. هنا يجد الطائفيُّ ملاذًا لطائفيّته في فعل الآخر، ويجد الساكتُ خوفًا موئلاً لخوفه في ممارساتٍ تأتي من هنا وهناك، ويجد المتوحّشُ مسوِّغًا لوحشيّته في وحشيّة الآخر. هنا يؤسطَر كلُّ حدث ويؤيقَن، حتى يغدو التخلّي عنه تخلّيًا عن جزء من الانتماء، وأحيانًا من الشخصيّة، في مثل حالات تسويغ أفعال التعذيب والقتل. الهامش يُنتج، بفعل حوادثَ لا تبدو للبعض ذاتَ شأن، صادّاتٍ للثورة، بل لفكرة الدولة نفسها، وليس فقط للدولة المدنيّة الديمقراطيّة التي تطالب بها شرائحُ واسعةٌ من ممارسي الفعل الثوريّ. ولا يفيد مفهومُ العداء هنا في تسويغ شيء، ولا تَفهُّم الضعف البشريّ يَقْدر على إنقاذ المتن الثوريّ من ردّ فعل الهامش مضخّمًا ومعادَ الخلق ومشوّهًا ومخيفًا. فثمة عتبة إنْ تمّ تجاوزُها تسقط فاعليّةُ كلّ تَفهّم وتحمّلٍ وتسامح وعقلانيّة. الأخلاق هنا تنكفئ إلى أضيق الحقولِ التي تحتملها فكرةُ العداء. هنا تنتج أخلاق ثأريّة. والثورة لا تثأر. الثورة تقوم «من أجل» وليس فقط «ضدّ»؛ وهي ليست ضدّ بشر إنما ضد بنية توحّد المظلومين والضحايا.

في إغماض العين عن الروح الثأريّة، التي تتوالد في الهامش بفعلٍ ممّا ينتجه متنُ الثورة، مقتلُ الأخيرة. هنا، يمكن أن تنطلق دراما الفناء الذاتيّ في أيّة لحظة، لينلعب الجحيمُ على أرض سوريا.

مرّةً أخرى، الثورة اندلعتْ من أجل الحريّة والديمقراطيّة ومن أجل السوريين جميعًا، إلاّ من لا يجد منهم لنفسه حياةً مع الحريّة والديمقراطيّة؛ فمثواه إذّاك العدالةُ وما تقرّره له من مصير. وإذا كان الطغيانُ ينتج عواملَ فنائه الذاتيّ على مدًى زمنيّ طويل، فمن المؤسف والمقلق جـدّاً أن تنتجها الثورةُ في أشهرٍ قليلة. ففي الهامش تتمّ تفاعلاتٌ أخطرُ من أن يشيح عنها متنُ الثورة يدَه؛ فإنْ فعل أُسقط في يده. والدعواتُ الأخلاقيّة لا تفيد هنا في شيء؛ فما يفيد هو حرصُ الأداء الثوريّ على التفوّق الأخلاقيّ، على سلميّة الحراك مهما تكن الأثمان. وفي غير ذلك خسارةٌ أكيدة.

الثوّار في الشوارع ليسوا رجالَ سياسة، وعلى شاحذي الهمم من السياسيين ورجال الدين أن لا يغرقوهم في الأوحال والدماء، لأنّ ذلك يعني تمريغَ الحلم السوريّ بالوحل والدم.

أجل، الطغيان ينتج آليّات فنائه الذاتيّ التي تعمل في لحظةٍ ما بصورةٍ مباغتة، كما حدث ويحدث في الثورات العربيّة، وتفضي بالنتيجة إلى انقلاباتٍ قد تكون جوهريّةً وقد لا تكون. لكنّ الثورات أيضًا قد تنتج آليّاتِ فنائها، والأخيرةُ أيضًا يمكن أن تعمل على حين غرّة. وهنا لا تفيد النوايا الحسنة في شيء، ولا تجمّل أيَّ موت. الثوّار في الشوارع ليسوا رجالَ سياسة، إنما هم رجالُ مبادئ وأخلاق، وعلى شاحذي الهمم من السياسيين ورجال الدين أن لا يغرقوهم في الأوحال والدماء، لأنّ ذلك يعني تمريغَ الحلم السوريّ بالوحل والدم.

لقد تفوّقت الثورةُ السوريّة أخلاقيّاً إلى اليوم، وعليها أن تتفوّق غدًا وبعد غد، إلى أن يأتي فجرٌ تشرق فيه شمسُ الحرية.

منذر بدر حلّوم

روائيّ وأستاذ جامعيّ سوريّ

حلم سوريّ يتحقّق اسمهُ الحريّة: «في تحرير الحريّة من سجنها»

روزا ياسين حسن

«حريّة... حرية»: هو الهتاف الأول الذي صدح في سماء سوريا كفاتحةٍ للثورة. كان ذلك في مدينة درعا الجنوبيّة في ١٨ آذار من هذا العام، قبل أن يفرّق عناصرُ الأمن وقوات حفظ الشغب المظاهرة الوليدة تلك بالغازات المسيلة للدموع، ومن ثمّ بالرصاص الحيّ. قلت «الهتاف الأول» لأنّ المظاهرتين اللتين خرجتا قبلاً في دمشق، في سوق الحميديّة (١٥ آذار) وفي ساحة المرجة (١٦ آذار)، حوصرتا سريعًا وكانتا شبه صامتتين! ولقد دفع شبابُ درعا ثمن ذلك الهتاف الأول في ذلك اليوم الأول شهيدين، هما حسام عيّاش ومحمود الجوابرة. ثم كرّت سبحةُ الأثمان تلك، مسرعةً حتى اليوم، وفي معظم المناطق السوريّة. فالنظام السوري، كأيّ نظام ديكتاتوريّ، يعرف عينَ المعرفة أنّ قليلاً من ذلك الإكسير السحريّ، المسمّى «حريّة،» كفيلٌ مع الوقت بتقويض جبل جبروته.

وعلى الرغم من أنّ شباب الثورة اليوم اعتادوا ترديدَ تلك الكلمة كلَّ صباح في مدارسهم، باعتبارها ثاني ثالوث أهداف حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ الذي يحكم سوريا منذ ٤٨ عامًا، فإنّهم راحوا يكتشفون مع مرور الوقت كم كانت تلك الصيحة، التي سكنتْ صباحاتهم، أشبهَ بكليشيه جوفاء من ضمن جملة كليشيهات (وحدة، حريّة، اشتراكيّة) تمّ تفريغُها من معانيها ليبقى بريقُ اللفظ فحسب. اليوم، يختبر شبابُ الثورة تلك الخديعة الكبرى حين يستميت النظامُ في إسكات أصواتٍ تنادي بما يُفترض أن يكون هدفًا له، ولكنها هنا خارجة من عقاله وتحديده الضيّق لمفهوم «الحريّة.» بكلام آخر، ها هو اليوم يغتال الأصوات الخارجة من أفواه جموعٍ كان يستنهضها قبلاً لترفع عقيرتها صادحةً بأهدافه.

معظم الثورات الممتدّة عبر التاريخ كانت تنتهي بمطلب أو نتيجة: الحريّة. الثورة في سوريا بدأتْ بمطلب الحريّة، ويبدو أنّ هاجس التنظيم والتخطيط والرؤيا المستقبليّة أتت لاحقًا. لقد كان همُّ تسييس هذه التورة هو الأمر الذي راح يلحّ على طاولات العمل في الشهر الأخير على الأخصّ، ولاسيّما حين بدأت المعارضة التقليديّة تشعر بالهوّة التي تفصلها عن الحراك على الأرض وعن الشباب الثائر. على أننا لا نستطيع إلا أن نقف معجبين بهذه الخطوات الجبّارة التي قطعها شبابُ الثورة خلال شهور ثلاثة، إنْ من جهة التنسيق والتجمّع، أو من جهة إيصال المعلومة والفيديوهات رغمًا عن الحصار المنظّم المفروض عليها، أو من جهة التشبيك والتواصل.

وفي حين كانت الحريّة المطلبَ الأساسَ لأعظم العقول الاجتماعيّة ولأنبل التصوّرات والحركات السياسيّة ولمعظم ثورات الشعوب في العالم، إلا أنّ الرؤى والتصوّرات عن مفهوم الحرية ذاك تختلف اختلافًا كبيرًا. ذلك أنّ الخيال والحريّة أمران متشابكان إلى حدّ التطابق، ويبدو جليّاً أنّ الثورة في سوريا بدأتْ من تلك الفكرة الطوباويّة التي تشبه الحلم: الحريّة. ورمزيّة هذه الكلمة السحريّة تتلازم بشكل عضويّ اليوم مع مفهوم الكرامة؛ ذلك أنّ نزع روح العبوديّة، التي استقرّت في أذهان السوريين منذ عقود، يبدو أساسيّاً اليوم لبناء الوطن المشتهَى. لا وطن إلا مع الحريّة، عطفًا على قول الحكيم الفرنسيّ لابروير: «لا وطن في حالة الاستبداد.» إنّ هذا هو ما جعل الارتباط أساسيّاً بين الكرامة والحريّة، وبين الإرادة العارمة التي تكشّفتْ عنها عزيمةُ المتظاهرين في بناء وطنٍ حُرم السوريون الشعورَ بالانتماء إليه كمواطنين، لقناعتهم بأنه ملْكٌ لحزبٍ وأشخاصٍ ومؤسّساتٍ أمنيّة.

في كتاب **الأمير** للإيطالي ميكيافيلي (١٥٣٢)، وهو من أهمّ مَراجع قادة العالم وديكتاتوريه أمثال موسيليني وهتلر وستالين وغيرهم، تتلخّص واحدةٌ من القواعد المفصليّة التي على القائد الالتزامُ بها لدوام سيطرته: «الحرية تستهلك الموارد وتجلب الفقر. وعلى الأمير تجنّب الحريّة في مطلق الأحوال.» وبسبب التزام النظام السوريّ بهذه القاعدة الذهبيّة، ولأنه يعرف أنّ حلم الحريّة كان المحرّكَ الأساس لمعظم الثورات في العالم الحديث منذ الثورة الفرنسيّة عام ١٧٨٩، فإنّ الشعب السوريّ يدفع أثمانَ الحريّة تلك بتكلفة باهظة يبدو أنها تزداد يومًا بعد يوم. وللأسباب ذاتها تبدو ارتكاسةُ السلطات الأمنيّة أعتى تجاه تلك الكلمة؛ لذا تتوالى مقاطعُ الفيديو التي تُظهر رجالَ أمنٍ يركلون المتظاهرين، أو جثث المتظاهرين نفسسها، برعب الخائف وحقده، صارخين: «بدكون حريّة؟ ها؟؟؟». وقد تمّ تعذيبُ الكثير من الشباب في المعتقلات وكليشيه وحيدة تُلقى على مسامعهم بشكل متواتر: «بعْد بدكون حريّة؟ بدكون حريّة، ما؟!». وفي المقابل، يبدو مستغربًا أن تسمح السلطة، وإنْ بشكل ضيّق

ومحصور، لبعض المناطق بالتظاهر بلا مواجهاتٍ عنيفة، شرطَ الاكتفاء بترديد شعارات الحريّة من دون إسقاط النظام، إما استهزاءً بالهتاف، أو لأنّ الأمور خرجتْ من يد السلطة حقّاً. وقد حاولت السلطة الحصول على وعودٍ من قِبل قادة سياسيين، أو وجاهات دينيّة أو عشائريّة، بأن لا ينادي شبابهم بالإسقاط، بل بالحريّة فحسب!

تمّ تعذيبُ الكثير من الشباب في المعتقلات وكليشيه وحيدة تُلقى على مسامعهم بشكل متواتر: «بعْد بدكون حريّة؟ بدكون حريّة، ما؟!».

❖ ❖ ❖

يرتبط بالحريّة قلقٌ، بدا بشكل جزئيّ، وإنْ كان مبرّرًا، في الثورة اليوم. أوّل تجلياته هو عنفُ بعض المتظاهرين، وهو في بعض الحالات ردٌّ على العنف الفظيع الموجّه ضدّهم بالدرجة الأولى. وقد صبّ المتظاهرون جام ذلك الغضب على رموز السلطة، قامعةِ الحريّة؛ وتمثّل ذلك بدايةً في تمزيق صور الرئيس وحرقها (في درعا أولاً، وفي دوما وحمص وحماة تاليًا)، ومن ثم تكسير التماثيل في درعا ودير الزور. فأهالي دوما مثلاً، وهي مدينة قريبة إلى دمشق، اعتبروا أنّ مدينتهم تحرّرتْ، بعد شهر تقريبًا من بداية الثورة، حين نظّف شبابُها الشوارع من صور الرئيس (كدلالة رمزيّة)، وحين رحل رجالُ الأمن عنها من ثم، وإنْ لمدة موقّتة (كدلالة مباشرة). كما يبدو أنّ حرق مجموعةٍ من المباني التي ترمز إلى سلطات اقتصاديّة أو سياسيّة حزبيّة (كمراكز سيريتل وبيوت بعض رجالات السلطة والسياسة) جزءٌ من هذا القلق الذي يحمله ذلك الانتقالُ إلى الحريّة ـ وهذا أمر طبيعيّ. ولذلك من الطبيعيّ والمبرَّر أيضًا أن تخصِّص السلطة دوريّات شرطة مسلّحة ودورياتٍ من رجال الأمن لحماية رموزها، المتمثّلة في الصور والتماثيل، من غضب المتظاهرين. وهذا ما حصل في مدخل المعضمية، إحدى ضواحي دمشق، وفي «دوّار الرئيس» في مدينة حمص، وفي الكثير من المناطق المتوتّرة أيضًا. كما سُحبت التماثيلُ من مدينتيْ حماة ودير الزور استباقًا لتهشيمها. لقد كان الشعب يهشّم رموزًا مقرونةً في ذاكرته بالاستبداد، لتنظيف طريقه العريض نحو الحريّة.

❖ ❖ ❖

ثمة سؤال، مائع ودائم، توجّهه السلطة وأبواقها إلى المنتفضين: ما هي الحريّة التي يريدونها؟! وهذا الغمز من قناة وعي الشعب بحريّته والسخرية منها ذو أسباب تاريخيّة للأسف؛ ذلك أنّ الشارع السوريّ غُيّب، لمدّةٍ طويلة، عن مفهوم الحريّة بمعناها الشامل، مقابل نوع من التحرر الاجتماعيّ الذي اختُصرت «الحريّةُ» فيه. قبل أيّام قالت لي سيّدة تعارض الثورة، وذلك في معرض نقدها لاستمرار التظاهر، «إذا كانوا يريدون الحريّة فليلبسوا الشورتات.» الحريّة، من وجهة نظرها، تتلخّص في ارتداء الشورت. لا أغيّب بالتأكيد هذا الجانب من الحريّة، ولكنّ هذا الوهم بأن الحريّة موجودة في الشارع السوريّ جعل الكثيرين من الرافضين للثورة، أو المتخوّفين من تبعاتها، أو المشكّكين في ماهيّتها، يتساءلون عن سبب خروج الجموع لتطالب بالحريّة مع أنها تتمتّع بها؟! كما يتساءلون، عن قناعة حقيقيّة أو زائفة، عمّا إذا لم يكن الأمانُ الذين يعيشون فيه كافيًا لغفران أشياء كثيرةٍ تسبّبتْ بها أدواتُ تنفيذه، متناسين أنّ هذا الأمان المقنّع هو أمان القمع ـ وهذا ما توضّح مؤخّرًا حين صارت أدواتُ تنفيذ «الأمان» هيَ التي تسبّب خلخلة هذا الأمان، وهي التي تشعل نارَه، فلا أمان في النهاية إلا بالحرّية. كما يتناسوْن أنّ للحريّة تمظهراتٍ كثيرةً، منها حريّة العمل، وحرية الرأي، وحريّة الكلام، وحريّة الاعتقاد، وحريّة الانتخاب... والأهمّ الحريّة السياسيّة، المغيّبة، التي تتمثّل، في أقصى صورها، في الديمقراطيّة.

ربما لم يكن عمومُ الشعب يعرف التجلّيات القانونيّة الدقيقة للحريّة حين اندلعت الثورة، ولكنه يعرف أنه يريد الحريّة ـ وهذه غريزة إنسانيّة. وهذه المعرفة ناتجة ربما من تراكم اطّلاعه، في الخمس عشرة سنة الماضية على الأقلّ، على دقائق الحياة في مناطقَ أخرى من العالم عبر وسائل الاتصال الحديثة والمختلفة؛ كما هي ناتجة من إمكانيّة اختباره لمختلف الآراء والتحليلات التي كانت محصورة قبلاً برأي واحد وتحليل واحد.ويعرف عمومُ الشعب أيضًا أنّه مكبّل بعشرات السلاسل التي تمنعه من الحركة، وأنّ القبضة الأمنيّة تخنقه، وقد اختبر ذلك طويلاً من خلال فروع الأمن المختلفة التي تحصي عليه أنفاسَه وكلماتِه وتحرّكاته. يعرف أيضًا أنّ ثمة من يسرق له ماله؛ ولئن لم تكن لديه دلائلُ دقيقةٌ على ذلك، ففقرُ حاله هو الدليل الأهمّ. ويعرف أنّ هناك مَن يسوسه كقطيع الأغنام، ويقرّر ما يجب أن يحصل، ومع من سيصفّ، ومن سيعادي، من دون الأخذ في الاعتبار مزاجَه ورغباته. والأهم أنه يعرف مرارةَ ذلك كلّه، ولا يريد لابنه أن يعيش ما عاشه. وربّما هذا ما جعل أحدَ مسؤولي السلطة الكبار يقول بعد انتهاء نقاش مع أحد الوفود الشعبيّة: «كيف ستحاور شخصًا يعمل اليوم من أجل أحفاده؟»

لقد حاولت السلطاتُ كثيرًا، وعلى مدار الشهور الفائتة، أن تهمّش المطلب الأساس، الحريّة، عبر وسائل إعلامها أو أبواقها، إنْ بالتقليل من شأن ذلك المطلب، أو بالتشكيك في صدقه، أو باعتباره مجرّد جسر للوصول إلى غايات سيئة. بل راحت تختار أشخاصًا من الشارع لا يعرفون شيئًا عن قانون الطوارئ مثلاً لتسألهم رأيهم فيه، إيغالاً في تسفيه وعي الشعب

ومطالبه. لكنّ هذا الأمر زاد في استعار الشارع لكونه استهانةً في حقّه في الحريّة. وردّاً على هذه التسفيهات تأتي الشعارات المختلفة: «لا علويّة ولا سنّيّة، نحن بدْنا حريّة،» «سوريا بدها حريّة.» وكتجلّيات لتسفيه الإعلام الرسميّ لهذه الكلمة المخيفة وللمطالبين بها، تمتلئ الشوارعُ بلافتاتٍ ولوحاتٍ طرقيّة تقول: «الحريّة لا تبدأ بالتخريب، بل بتطبيق القانون.» صحيح أننا هنا إزاء اعتراف مبطّن بأنّ الحريّة لم تكن موجودة (فهي «تبدأ»)، ولكنها تفترض أن التخريب هو ما يريده المتظاهرون، وأنّ احترام القوانين التي يضعها النظامُ على قياسه وتعلّب انفلات الحرية من عقالها الأمنيّ هو الحلّ.

«الحريّة لا تبدأ بتدمير الممتلكات العامّة بل تبدأ بالنظام»؛ «الحريّة لا تبدأ بالشعارات بل تبدأ بالعمل»: جملتان أخريان على لوحات الإعلان الطرقيّة. مثلُ هذه الشعارات الجوفاء التي تحارب السلطةُ فيها هديرَ الحريّة ينطوي على إدانة مسبّقة للمتظاهرين، وعلى إعلان جليّ ـ كان حاضرًا في كلّ التصريحات والمؤتمرات والخطب الرسميّة ـ أنّ الراغبين في الحريّة مجرمون ومخرّبون لأنهم يهزّون بأصواتهم الجمودَ والسكونَ المكرّسيْن منذ عقود.

❖❖❖

عندما يصبح الإنسان أسيرَ رتابة الحياة، تغيّره أدنى نسمات الحريّة. وتلك النسمات، التي وصلتْ دغدغاتُها إلى سوريا من جهة مصر وتونس بالدرجة الأولى، لم تخلقْ هذا التغيير الجذريّ الذي ظهر لدى السوريين؛ ذلك أنّ التغيير عمره عقود طويلة من الكبت المتواصل والمتراكم. غير أنها جعلتْ تلك الحرارة المدفونة في الداخل تتحرّر من جليد الخوف الأمنيّ. ففي النهاية، كلمة «حريّة» آتية من الحر والحرارة في اللغة العربية؛ ووحدها النفوس الحارّة هي التي تشعل الثورة. وعلى الرغم من أنّ قلّة من المحلّلين والمفكّرين كانوا يتوقّعون قيامَ الثورة في سوريا، إلا أنها حدثتْ وانتهى الأمر. وربما علينا اليوم تحريرُ شعارها الأهمّ، «الحريّة،» من أسْرٍ إيديولوجيّ وسياسيّ يُستخدم ضدّها بشدة، وتحريرُها كذلك من الرؤية الغائمة التي تحيط بها، كي لا تضيع كلُّ تلك التضحيات المدفوعة من دماء الشباب. علينا إطلاقُ ذلك المفهوم الرائع من سجنه إلى الأمداء التي يستحقّها، ويستحقّها معه الشعبُ السوري الذي عانى طويلاً أسْرَ حريته حتى صار مجرّدُ مطالبته بها جرمًا لا تمْكن مسامحتُه عليه.

ثمة حادثة حقيقيّة تُروى اليوم نكتةً من نكات الثورة عن عجوز درعاويّة سألوها بعد فكّ الحصار جزئيّاً عن مدينتها درعا، وبعد الويلات التي رأتها ورآها أبناءُ مدينتها: «هل مازلت تريدين الحريّة يا خالة؟» فما كان من العجوز إلا أن صرختْ: «معاذ الله يا ابني، معاذ الله. نحن لا نريد الحريّة.. نحن نريد إسقاط النظام بس!»

روزا ياسين حسن

روائية وناشطة سوريّة.

الانتفاضة الشعبيّة في سوريا أو الربيع السوريّ المتأخّر

بكر صدقي

خمسةُ شبّان خرجوا من الجامع الأمويّ بدمشق وهتفوا للحريّة وأعلنوا تمرّدَهم على الذلّ. هكذا انطلقتْ حركةُ الاحتجاجات الشعبيّة في سوريا، في الخامس عشر من آذار ٢٠١١، في إطار رياح التغيير التي تهبّ على المنطقة العربيّة. انطلق الشبّانُ الخمسةُ في سوق الحميديّة الأثريّ، وجذب شعارُ الحريّة الذي رفعوه عشراتٍ من الأشخاص، قبل أن تفرّقهم قوّاتُ الأمن السوريّة.

كانت صدمةً سارّةً للبعض، ومقلقةً لبعضٍ آخر. جدارُ الخوف، الذي بناه النظامُ منذ عقود، تشقّق منذرًا بالانهيار. كان النظام قبل هذا الحدث أقربَ إلى الاطمئنان بدعوى أنّ «سوريا لا تشبه تونس ولا مصر.» هذه العبارة، التي كرّرتْها الأنظمةُ العربيّة وهي تواجه بداياتِ التململ منذ نجاح الثورة التونسيّة، انطوت على عديد المعاني، غير ما يتّصل بالخصوصيّات البديهيّة لكلّ بلد من البلدان:

ـ فالحكم المديد للأنظمة الاستبداديّة، المضمّخة بالفساد العائليّ والمافيويّ، أوهَمَ أفرادَها أنّهم خالدون على كراسيهم، مخلّدون. فاندفعوا، بعدما فعلتْ بهم قوانينُ الطبيعة ما فعلتْ، إلى إعداد العدّة للحذو حذوَ النموذج السوريّ للجمهوريّة الوراثيّة؛ ذلك لأنهم على درايةٍ بما فعلوه بمحكوميهم طوال عقودٍ من نزع الكرامة والحريّة والدفع بهم إلى الانتظام في القطيع الذي لا تتجاوز مطالبُه لقمة الخبز ـ وهذا مطلبٌ غريزيّ لا ينطوي على خطر تحوّل القطيع إلى شعب.

ـ و»سوريا لا تشبه تونسَ ومصرَ» تعني أيضًا أنّ على حدودها الذئبَ الإسرائيليّ المتربّص، وقضيّةَ الجولان المحتلّ، والقضيّة الفلسطينيّة التي طالما اعتبرتْها سوريا قضيّتَها الخاصّة.

ـ وتعني ثالثًا أنّها عقدةُ تفاعلاتٍ ترتبط غربًا بلبنان المأزوم بنيويًا، وشرقًا بعراقٍ تحت الاحتلال يحاول الانبعاثَ من الرماد، وشمالاً بمشكلتها الكرديّة الموغلة في امتدادها العثمانيّ ـ التركيّ.

ـ وتعني رابعًا أنّ سوريا مرّت بحرب أهليّة مصغّرة في مطلع الثمانينيّات، كادت تشعلها نارًا طائفيّةً تلغي الكيانَ السوريَّ الحديثَ النشأة، ولم تخرجْ منها إلاّ مثخنةً بجراحٍ لم تندملْ إلى اليوم.

ـ وتنطوي خامسًا على تهديد مبطّن: إذا كان النظامان التونسيّ والمصريّ رحلا بسرعةٍ وهدوءٍ نسبيّين، فلن أجاريهما، أنا النظام السوريّ، في هذا الخطأ. وإذا كان حيادُ الجيشين في تونس ومصر قد أمّنا انتقالاً آمنًا للسلطة، فلن يتكرّر هذا عندي.

غير أنّ مظاهرة سوق الحميديّة الصغيرة، التي تلاها اعتصامٌ احتجاجيٌّ أمام وزارة الداخليّة في ٣/١٦، وقبلهما مظاهرةٌ سوق الحريقة في أواسط شباط، لم تكن سوى إشارات إنذار للحريق الضخم الذي ستندلع شرارتُه في ٣/١٨ من مدينة درعا الجنوبيّة على حدود فلسطين. إنها إشاراتٌ لن تخطئها العينُ تقول لمن يرى ويفهم إنّ السوريين تغيّروا، وإنّ «الشعب السوري ما بينذلّ.» لقد أعلن السوريون، الذين دأب النظامُ على إذلالهم طوال عقود، نهايةَ عصر الخنوع وخرجوا من قمقم الاستبداد دفعةً واحدة.

لم يلتقط النظامُ العائليّ الوراثيّ المخابراتيّ الحاكم تلك الإشارات، واكتفى بإجراءاتٍ وقائيّةٍ زادت من صعوبة موقفه. ولقد كان الأمرُ أشبهَ بالنكتة السمجة حين قرّر رفعَ الحجْب عن فيسبوك ويوتيوب. لعلّه أراد بذلك إثباتَ ثقته بذاته، بعدما عرف العالمُ أجمع الدورَ المهمّ الذي لعبته مواقعُ التواصلِ الاجتماعيّ في التحريض على الثورة وتنظيم حركتها في كلٍّ من تونس ومصر. كأنّه كان مقتنعًا فعلاً بأنّ الشعب السوريّ متماهٍ مع موقفه «الممانع» الذي يكفي في نظره لتبرير شرعيّته المفقودة، فتحدّى بفتح موقع الفيسبوك في حين كانت صفحاتٌ عدّةٌ عليه تدعو السوريين إلى الثورة.

النظام

قبل اندلاع الثورات العربيّة كُتب الكثيرُ في وصف النظام السوريّ وأشباهه من الأنظمة التسلّطيّة الفاسدة في الدول العربيّة. بيْد أنّ سلوك تلك الأنظمة في مواجهة ثوراتها كشف عن حقيقتها على أفضل صورة، فبات سهلاً رسمُ صورةٍ مطابقةٍ لها وهي متلبّسةٌ بالجرم المشهود.

خلال عقد ونيّف من عهد الرئيس بشّار الأسد، تمكّن نظامُه من الحكم من غير أن يُضطرّ إلى إظهار أنيابه الدمويّة. هكذا كان «التخويفُ بالقمع» هو الأداة الغالبة في السيطرة على الوضع

الداخليّ. وقد مكّنه ذلك من تسويق نفسه بوصفه نظامًا يحْكمه رئيسٌ «شابّ منفتحٌ وإصلاحيّ،» كما رَوّج له الغربُ، على رغم التقارير المقلقة لمنظّمات حقوق الإنسان بصدد اعتقال النشطاء السياسيين والمثقفين وتجريمهم في محاكماتٍ صوَريّة، وبصدد غياب الإعلام الحرّ، وغير ذلك من مظاهر الاستبداد. كما أتاح «التخويفُ بالقمع» لكثيرٍ من القوى السياسيّة العربيّة والمثقفين العرب مواصلةَ دعمهم للنظام بذريعة أنه نظامٌ ممانعٌ «يدعم المقاومة» في لبنان وفلسطين والعراق. وإذا كان برنامجُه الاقتصاديّ ـ الذي نحا نحو ليبراليّة مافيوزيّة عائليّة أغرقت البلادَ في فسادٍ بلغ أبعادًا غيرَ مسبوقة وزاد من حدّة التفاوت الاجتماعيّ بين قلّةٍ محظوظةٍ وأكثريّةٍ ازدادت أوضاعُها المعيشيّة تدهورًا ـ لم يؤثّرْ سلبًا في دعم بقايا اليسار العربيّ له، فلن تؤثّر في دعم بقايا القوميين العرب له مفاوضاتُه غيرُ المباشرة مع إسرائيل أو تخلّيه عن المطالبة بلواء الإسكندرون أو تسليمُه المخابراتِ الإيرانيّةَ نشطاءَ الأحواز السياسيين.

هكذا أمّن النظامُ شبكةً من العلاقات تمتدّ من الولايات المتحدة وأوروبا إلى طيف «الممانعة» اليساريّ والقوميّ في المنطقة العربيّة. وإذا كانت علاقتُه المميّزة بإيران، واستمرارُ تدخّله في شؤون لبنان بعد انسحاب قوّاته العسكريّة منه، يثيران حفيظة السعوديّة ودولِ «الاعتدال العربي،» فقد تمكّن من ترميم علاقاته بتلك الدول الأخيرة بوسائل الابتزاز في لبنان والعراق.

أما في الداخل، فقد عمل بدأبٍ على تفتيت اللحمة الاجتماعيّة من خلال تشجيعه البنى ما تحت الوطنيّة، واللعبِ على المخاوف الفئويّة وتغذيتها، بما يمكّنه من أداء دور «الحَكَم» بين المكوّنات الوطنيّة بعد تخويفها بعضِها من بعض. فإذا أضفنا شبكةَ الولاءات التي خلقها عن طريق الزبائنيّة، وتوزيعِ فتات المغانم والامتيازات، بما يؤمّن له «قاعدةً اجتماعيّةً» فاسدةً، اكتملت الهيمنةُ الإيجابيّةُ للنظام، المكمّلةُ للسيطرة بواسطة الرعب.

هذه هي خلاصة «شرعيّة الأمر الواقع» التي ارتكز عليها النظامُ، الذي كانت لحظتُه المؤسِّسةُ قائمة على فقدان الشرعيّة. بيد أنّ شرعيّته الحقيقيّة استمدّها من الخارج؛ فموقع سوريا في قلب الشرق الأوسط المدوَّل بإفراط ـ بسبب إسرائيل والنفط ـ يجعل من حكم سوريا، في نظر القوى العظمى، مسألة أكثرَ خطورةً من أن تُترك لخيارات الشعب السوريّ أو لتصاريف القدر. لذلك رأينا كيف باركتْ واشنطن وباريس ولندن معًا ما أسمته «الانتقالَ السلسَ للسلطة» بعد وفاة مؤسّس النظام إلى ابنه، ولمّعتْ صورةُ هذا الأخير في الإعلام بوصفه «شابّاً واعدًا بالإصلاح،» للتغطية على تحويل النظام الجمهوريّ بفظاظة إلى نظام عائليّ وراثيّ في أوّل سابقةٍ في التاريخ الحديث.

لماذا بارك الغربُ عمليّةَ التوريث هذه، على رغم عديد الاحتكاكات السابقة طوال ثلاثة عقود من حكم حافظ الأسد ـ وأعني بالاحتكاكات مجملَ السياسات الأسديّة في المنطقة التي تعارضتْ بدرجاتٍ متفاوتةٍ مع السياسات الأميركيّة ـ الإسرائيليّة، وبسببها اكتسب النظامُ لدى التيّارات القوميّة واليساريّة صفة «الممانعة»؟ نعم، لقد شاغب الأسدُ الأبُ من حينٍ إلى آخر على السياسات الأميركيّة في المنطقة بهدف تقوية موقعه في العلاقة بالقوى الفاعلة، للتعويض عن تجويف الداخل الوطنيّ والإمساك بالسلطة لأطول فترةٍ ممكنة. غير أنّه كان ملتزمًا على الدوام بقواعد اللعبة في الشرق الأوسط. فالولاية الممنوحة له على سوريا استوجبتْ إضعافَه للمقاومة الفلسطينية ومحاولةَ السيطرة على قرارها، والإمساكَ بالتفاعلات الداخليّة في لبنان، والتدخّلَ النشطَ في العراق وتركيا. ومن خلال علاقاته المميّزة بإيران تمكّن من ابتزاز دول الخليج العربيّ. خلاصةُ هذه السياساتَ الإقليميّة النشطة توافقتْ إلى حدّ كبير مع السياسات الأميركيّة (رغم تعارض بعض مفرداتها مع هذه السياسات إذا أُخذتْ كلٌّ منها على حدة) سواءٌ من خلال تأمين حماية إستراتيجيّة لإسرائيل، أو من خلال إثارة ذعر الدول النفطيّة ودفعِها أكثر إلى الاحتماء بالولايات المتحدة، أو من خلال تأمين الاستقرار المميت في الداخل السوريّ بالتوازي مع تهديد الاستقرار الدائم في الجوار، الأمرُ الذي يخلق «الفرص» للتدخل الأميركيّ النشط في المنطقة. لذلك فقد تجلّت «الأسديّة» على أوضح صورها في مشاركة القوات السوريّة في تحرير الكويت من الاحتلال العراقيّ.

ونرى اليوم استمرار تمسّك الولايات المتحدة ببقاء النظام السوريّ على رغم المجازر التي يرتكبها في حقّ المتظاهرين العزّل منذ بداية الانتفاضة الشعبيّة في منتصف شهر آذار. ولاحظنا الثقة العالية التي تكلّم بها وزيرُ الخارجية وليد المعلّم في ٢٢ حزيران من أنه «لن يكون هناك تدخّلٌ خارجيّ في سوريا،» في تكرارٍ لما سبق أن قالته وزيرةُ الخارجيّة الأميركيّة هيلاري كلينتون. أما لماذا مسح الوزير المعلّم أوروبا من الخارطة، فحوابُ ذلك في أنّ باريس ولندن أعلنتا قبل فترة وجيزة «انتهاءَ شرعيّة النظام السوريّ»؛ ويعرف المعلّم أنّ هذا الإعلان لم يكن سوى تهديد بإعلان أميركيّ مماثل إنْ لم يرضخ النظامُ لمطالب أميركيّة لا نعرفها الآن ولكنْ يمكن التخمينُ بأنّها تتعلّق ببنود إقليمية. تريد الولايات المتحدة اليوم أن يستمرّ النظامُ في الحكم مع بعض الإجراءات التجميليّة ليصبح أكثر طواعيةً في يدها؛ فلقد فوجئتْ بموجة ثورات الربيع العربيّ، وتحدّدتْ سياستُها بمحاولة احتواء مفاعيلها بما لا يؤدّي إلى إفلات زمام الأمور من يدها. ومادام أيُّ نظام عربيّ صامدًا في وجه الثورة الشعبيّة المشتعلة في بلده، فستواصل الولاياتُ المتحدة دعمَها له؛ وحين

يتراءى سقوطه تنتقل إلى احتواء مرحلةِ ما بعد السقوط.

المعارضة

حسمت القوى الرئيسة في المعارضة السوريّة، بعد تردّدٍ قصير، موقفَها من الانتفاضة الشعبيّة، فانحازت إليها بوضوح، وتبنّت مطالبَها بإسقاط النظام والانتقال إلى نظام ديموقراطيّ مدنيّ بما يتفق مع المعايير العالميّة. بيد أنّ المعارضة السوريّة تشكو من مشكلات خطيرة تحُول دون استثمار الانتفاضة الشعبيّة المستمرّة والمتصاعدة بسرعة وفي الوجهة الصحيحة. فإذا أضفنا أنّ الانتفاضة، بذاتها وفي وضعها الراهن، لا يمكن أن تصل إلى مكانٍ من غير تأطيرٍ سياسيّ من قوى المعارضة الموجودة، انكشفتْ خطورةُ الوضع:

- فالنظام يتّجه بصورةٍ لا مفرّ منها نحو السقوط، بفعل تصاعد حركة الانتفاضة من جهة، وسلوكه القمعيّ نحوها ومجمل «سياسته» من جهةٍ ثانية.

- وفي المقابل فإنّ قوى المعارضة المنظّمة ما زالت ضعيفةً ومشتّتة، ولا تعرف عمومًا ماذا يجب أن تفعل. هناك محاولاتٌ كثيرة جرت وتجري لجمع قوى المعارضة في إطار سياسيّ واحد يدعم الانتفاضة الشعبيّة ويسعى إلى رسم خارطة طريق سياسيّة للانتقال إلى مرحلةِ ما بعد الأسد. مؤتمرات خارج الحدود، وأخرى داخل سوريا، لم يتمخّ منها بعدُ كيانٌ سياسيٌّ يرتقي إلى مستوى التحدّيات الكبيرة المطروحة عليها. ولكنْ لا مفرّ من الوصول إلى هدا الهدف بأسرع ما يمكن.

الشعب

هناك كيانٌ سياسيّ جديد يتكوّن اليوم في سوريا هو «الشعب.» نعم ليس هذا معطًى بدهيّاً لمجرّد وجود سكّان في إطار دولةٍ لها حدودٌ قوميّةٌ معترفٌ بها. بل الواقع أنه لم تكن في سوريا «دولة» أيضًا. «النظام» الاستبداديّ الفاسد ألغى عمليّاً كلَّ مقوّمات الدولة الحديثة بعدما ابتلع ما كان موجودًا منها، وحوّلها إلى مجرّد أداة لسيطرتها على السكّان. وكان هؤلاء مجرّد مجموعات منفصلة ومتعازلة تنتظم في قطيع الخوع للقوة الغاشمة.

اليوم انقلب الوضع. فمن جهةٍ أولى، اضطُرّ النظامُ إلى استخدام القوة العارية بعدما اعتمد على التخويف بها طوال العقد المنصرم، فظهر على حقيقته بوصفه طعمةً حاكمةً بالحديد والنار وطرفًا في صراع داخليّ طرفُه الآخرُ هو الشعب. ومن جهةٍ ثانية، تمكّن الشعبُ للمرّة الأولى منذ عقود من الانتظام في كيان

«الشعب السوري واحد» شعارٌ يستهدف إعادة اللحمة الوطنيّة ويعلن عن برنامجه لسوريا الغد: فالشعب ينتفض للحريّة من أجل جميع السوريين، لا لمصلحة فئةٍ على حساب فئاتٍ أخرى.

سياسيّ يملك إرادة القوة، وأظهر إصرارًا مدهشًا على تحقيق إرادته على الرغم من الخسائر الكبيرة التي يتكبّدها كلّ يوم. وبتحطيمه لتماثيل الطاغية السابق وتمزيقه لصور الوريث، أعلن عن كسرٍ حاجز الخوف بصورةٍ لا رجعة عنها. وبرفعه لشعار «الشعب يريد إسقاط النظام،» أعلن عن كيانه السياسيّ الناشئ وإرادته الوليدة وهدفِه المباشر بوضوح.

«الشعب السوري واحد»: هذا الشعار الذي نسمعه كلّ يومٍ في المظاهرات، من دمشق إلى حلب إلى القامشلي فاللاذقية وجبلة ودرعا وحمص وكلّ مكان، يستهدف إعادة اللحمة الوطنيّة التي مزّقها النظامُ بدأبٍ على مدى عقود. كما أنه يعلن عن برنامجه لسوريا الغد في هذه النقطة: فالشعب ينتفض للحريّة من أجل جميع السوريين، لا لمصلحة فئةٍ على حساب فئاتٍ أخرى - وهذا على أيّ حال شرطٌ شارطٌ للحريّة.

غير أنّ النظام تمكّن للأسف من تحييد قسمٍ مهمٍّ من السوريين، بل من استمالة قسمٍ آخر لا يقلّ أهميّةً. هذانِ القسمان لم ينجحا إلى اليوم في كسرِ جدار الخوف الذي في داخلهما. فلا يقتصر خوفُ السوريين على ما يثيره البطشُ العاري أو التلويحُ به، بل يتعدّاه إلى الخوف من الحريّة أيضًا. هناك فئاتٌ كثيرة، لا تقتصر على تحديدها الأهليّ، تخاف من المجهول الذي قد يلي سقوطَ النظام. وطبعًا يأتي في طليعة وجوه الخوف، هذا، الخوفُ من الاقتتال الطائفيّ - المذهبيّ . وهو ما ينبغي أن يُقلق جميعَ السوريين. لكنّ القلق المشروع والإيجابيّ الذي يدفع إلى تحصين الكيان الوطنيّ والإصرار على إسقاط النظام الذي يهدّد هذا الكيانَ شيء، والخوف الذي يشلّ ملكات العقل والضمير ويدفع البعضَ إلى الوقوف على الحياد بانتظار النتيجة، في حين يدفع البعضَ الآخرَ إلى الالتصاق بالنظام والدفاع عنه وتجريم الانتفاضة الشعبيّة، شيءٍ آخر.

هناك إشاراتٌ إيجابيّة إلى تغلّبٍ تدريجيٍّ على الخوف من الحريّة، والانحياز إلى الانتفاضة. مثلاً، تأخّر الأكرادُ في الالتحاق بالانتفاضة، لكنهم حين التحقوا التقطوا كلمة السرّ فهتفوا: «الشعب السوري واحد» وهتفوا لشهداء درعا وحمص وعيرها. وكلّ يوم جمعة يخرج أهالي السلمية في مظاهراتٍ كبيرةٍ يرفعون فيها الشعاراتِ الوطنيّة نفسَها. ويشارك الكثيرُ من الأفراد المتحدّرين من انتماءات دينيّة ومذهبيّة مختلفة في المظاهرات الشعبيّة في دمشق وريفها وفي حمص واللاذقيّة وجَبْلة وغيرها من المناطق المعروفة بالتنوّع. والواقع أنّ استحضار النظام، في روايته الرسميّة، لمجموعاتٍ سلفيّةٍ مزعومةٍ

يُحمّلها مسؤوليّة «الأحداث»، يستهدف قبل كلّ شيء إنعاشَ مخاوف المجموعات الدينيّة والمذهبيّة، فضلاً عن القوى الفاعلة في الغرب وقسمٍ من المثقفين العَلمانيين. ويجب الاعترافُ بأنه نجح إلى الآن في إقناع قسمٍ من تلك المجموعات المستهدَفة؛ لكنّ هذا الإقناع يتآكل كلّما أوغل النظامُ في إراقة الدماء، وكلّما امتدّت الأزمةُ زمنيّاً.

من هنا إلى أين؟

طوال السنوات التي تلت احتلالَ العراق، كان كثيرٌ من الشبّان السوريين يلتحقون بالمقاومة في العراق وهم على وعي تامّ بأنهم في سبيلهم إلى الاستشهاد. كنتُ أتعجّب كغيري وأقول: «كيف يمتلك هؤلاء الشبّانُ هذه الشجاعة للاستشهاد في وطن ليس وطنهم ومن أجل قضية ليست قضيتهم، في الوقت الذي يصمتون فيه بخنوعٍ لأيّ إهانةٍ تنالهم من شرطيّ سير أو موظّف حكوميّ مدنيّ في وطنهم؟» الانتفاضة الشعبيّة التي اندلعتْ في درعا وامتدّت إلى أربع أطراف سوريا، وسقط فيها آلافُ الشهداء والجرحى، إضافةً إلى آلاف المعتقلين والمهجّرين خارج البلاد، أعطتنا الجواب. ليست هناك أيّةُ مؤشّراتٍ إلى أنّ هذه الشجاعة وهذا الإصرار في سبيلهما إلى الخمود. الانتفاضة الشعبيّة مستمرّة، إذن، حتى إسقاط النظام.

في المقابل، لا نملك إلى اليوم أيّة مؤشّراتٍ إلى حساباتٍ عقلانيّةٍ لدى النظام للخروج من أزمته القاتلة. هو لا يتقن غير وسيلةٍ واحدة أثبتتْ فشلها منذ الأسابيع الأولى: القمع ثم القمع ثم القمع ولا شيء غير ذلك. فالنظام متصلّب يفتقر إلى أيّ مرونة للتكيّف مع أوضاع غير متوقّعة. وبسلوكه هذا يزيد من عمق أزمته كلّ يوم بدلاً من محاولة الخروج منها.

أضف إلى ذلك أنه فقد شرعيّة الأمر الواقع بالنسبة إلى الغالبيّة العظمى من السوريين، بسبب إيغاله في سفك الدماء. وشرعيّته الخارجيّة ـ التي هي الأساس فيما أرى ـ توشك على النفاذ. لم يقل الأمريكيُّ كلمته الأخيرة بعدُ، بانتظار ما ستكشف عنه التطوّراتُ من تغيّرٍ في موازين القوى، في الوقت الذي هدّد فيه بنزع الشرعيّة بواسطة «مفرزتَي استطلاعه»: لندن وباريس.

المعارضة تحاول لملمةَ شتاتها، وهناك مبادراتٌ كثيرة تُطرح كلَّ يوم لتأطير الانتفاضة الشعبيّة سياسيّاً. هناك تطابقٌ في الخطوط العامّة لما يريده السوريون لوطنهم بعد سقوط النظام: دولة ديموقراطيّة مدنيّة لكلّ مواطنيها المتساوين أمام القانون. الشعب هو مصدرُ السلطة. أما التفصيلات الأدقّ فسوف يأخذ الجدلُ الاجتماعيُّ حولها مجراه من هنا... إلى ما بعد سقوط النظام.

بكر صدقي

كاتب ومترجم سوريّ

رزان زيتونة

يحتاج الأمر إلى ثلاثة أو أربعة «فدائيين» في كلّ مسجد، ليبدؤوا بالهتاف بعد انتهاء الصلاة. مثلاً، في مدينة مثل بانياس الساحليّة، وأهلها يعرفون بعضهم بعضًا بشكل جيّد، ومن السهل تمييزُ «الغرباء» أو «العواينية،» كان يكفي أن يبدأ شابٌّ مثل أنس الشغري، الذي يحظى باحترام كبير من قبل الجميع ويتمتّع بكاريزما معقولة رغم صغر سنّه (٢٣ سنة)، بالتكبير والهتاف بعد الصلاة، حتى يتبعه جميعُ المصلّين، ومن ثمّ معظمُ أهل المدينة. كان ذلك في البدايات بشكل خاصّ، إذ البداية في حدّ ذاتها تحتاج إلى جرأة ومغامرة كبيرتين.

اعتُقل أنس عقب اجتياح المدينة والتنكيل بأهلها. الشبّان يفتقدون أنس إلى درجة كبيرة. ولا يزالون يربطون أيّ حديث عن المدينة بقصص عن أنس وشجاعته، وعن دوره في الحراك الاحتجاجيّ هناك وفي إشاعة أجواء من الأمل والتفاؤل بين الجميع.

يقول شبابُ الثورة في بانياس إنّ غياب أنس الشغري، باعتباره ممثلاً للتيار الشبابيّ للثورة في المدينة، وغيابَ الشيخ الشابّ أنس عيروط (لكونه متواريًا بفعل الملاحقة)، باعتباره ممثّلاً للتيّار الدينيّ، قلّصا بنسبة النصف حراكَ المدينة التي كانت من بين الأنشط والأسبق في المظاهرات الحاشدة والهتافات المرتفعة المطالب.

اليوم، المسجد الذي كانت تنطلق منه المظاهرات مغلق ومحاصر بالرشّاشات وعناصر الأمن والجيش. وقد تكامل غيابُ قادة الاحتجاجات مع الحضور الأمنيّ والعسكريّ الضاغط بشدة، ليحدّ قليلاً من حراك المدينة وأهلها. لكنه لم يستطع وأد هذا الحراك بأيّ حال من الأحوال.

❖❖❖

قادة الاحتجاجات لا يلعبون دورًا مماثلاً في جميع المناطق، ولاسيّما في المدن الكبيرة التي لا يُعرف فيها «ابنُ البلد» من «الغريب.» هذه هي الحال مثلاً في دمشق العاصمة، حيث مهمّةُ تنظيم المظاهرة والانطلاق بها أمرٌ بالغ الصعوبة والتحدّي. يقول شابٌّ من إحدى تنسيقيّات دمشق إنّ أحدًا لا يعرف الآخر، وبخاصّةٍ في الجوامع الكبيرة. ويظنّ البعض أنّ من يبدأ التكبيرَ رجالُ أمن يحاولون الإيقاع بالمصلّين، أو ربما ينتظر معظمُ الموجودين أن تكبر المظاهرة لينضموا إليها، وهو ما يجعلها توأد في مكانها. في بعض الحالات، يقوم عدد من الأهالي «الموالين» بقمع المحتجّين وضربهم واحتجازهم حتى وصول الأمن.

في المحصّلة، لا بدّ من أحدٍ يبدأ، والبداية محفوفة بالمخاطرَ، خصوصًا في المناطق ذات الوجود الأمنيّ الكثيف. في محاولات التظاهر الأولى انطلاقًا من الجامع الأمويّ بدمشق، أظهرتْ مقاطعُ فيديو عشرات الشبّيحة والأمن يضربون شبّانًا في ساحة الجامع، ويسحلونهم على أرضه ودماؤهم تسيل من خلفهم، في الطريق إلى سيّارة الأمن التي ستسوقهم إلى المجهول. سألتُ أحد هؤلاء الشبّان مرةً عن اللحظات الأولى التي يبدؤون فيها بالهتاف، عن مدى الجرأة التي يحتاج إليها المرءُ كي يبدأ بالهتاف «حريّة حريّة.» صديقي لم يَحرْ جوابًا. قال إننا نبدأ هكذا. لا نفكّر بالقادم. نفكر أنه قد ينضمّ إلينا العشراتُ أو المئاتُ أو الآلاف.

يقول في لحظات البداية تلك، تكون هناك مؤشّراتٌ إلى الفشل أو النجاح. بالتأكيد، تكون هذه المحاولات منظّمة مسبقًا، وليست عفويّة كالتي تحصل أيّام الجُمع في المدن التي اعتادت التظاهر بعشرات الآلاف. الشباب يصلون في الموعد المحدّد. بعضُهم يصلون لدواعي التظاهر، بمعنى أنهم غيرُ متديّنين، أو غيرُ مسلمين في بعض الأحيان.

في اللحظات الأولى، إمّا أن يتداعى آخرون للمشاركة، أو يتغلّب الخوفُ والوجود الأمنيّ على المحاولة. لكنْ ما إنْ تنطلق، وتكون بين كلّ أولئك «المندسين،» والصوتُ يهدر هدرًا، حتى تتخيّلَ نفسَكَ محمولاً على الهتافات، وتتراءى كلُّ جدران الخوف وأمارات الذلّ تركض من أمامك. أنت هناك ولا شيء يمكن أن يزيحك عن المكان: لا عناصر الأمن والشبّيحة، ولا رصاص القنّاص، ولا الدبّابة. تشعر أنك ستبقى هناك منتصبًا ومواصلاً صراخك الهستيريّ، لأنك للمرة الأولى تسمع لنفسك صوتًا. تبقى هناك وإنْ غالبتْكَ رصاصةٌ في القلب أو الرأس، وشوهد جسدُك ينزف في مقطع فيديو، محمولاً كخرقة على يد عشرات الشبّان الملتاعين، يصرخون «الله اكبر،» ويطلبون إليك ويكرّرون الطلب أن تنطق بالشهادة، وأنت تتردّد قليلاً، لا لشيء إلا لأنك مازلت هناك واقفًا تهتف للحريّة.

أحد الأصدقاء من قيادتي المظاهرات في منطقة الزبداني في

ريف دمشق يقول إنّ مشاعره في تلك اللحظات، عندما كانوا خمسين «مندسّاً» فقط، تقتصر على الخوف، وكان «قلبي دائمًا بين قدميّ.» ويتابع:

«في البداية، كنّا ندخل الجامع نحو خمسين شابّاً، نتوزّع في أنحائه. وعندما يبدأ الأصدقاءُ بالهتاف نتْبعهم بالتدريج، لإعطاء إيحاء بأنّ المصلّين يتجاوبون، وأنّ الجامع كله قام. أما اليوم، ومع المظاهرات اليوميّة الحاشدة، فأحسّ أنني أملك نفسي وحريّتي فعلا... حتى إنني أحيانًا ألتفت إلى أصدقائي في المظاهرة وأقبّلهم ونتبادل التهاني.»

يقول صديقي إنّ للمظاهرة ثلاثة عناصر أساسيّة: الحشد، والإعـلام، وأمـن المظاهرة. الإعـلام هو الأصعب. أحضرنا «البافلات» من مضايا، ووضعنا لها بطّاريّة تركس، وحملناها على عربة. الشعارات تمّت بالاتفاق. القماش الخام نجلبه من دمشق، والخطّاط شخص «مندسّ.» الهتافات غالبًا نستوردها من الفيديوهات التي نشاهدها للمظاهرات الأخرى. وبعد انتهاء الصلاة، إذا وجد «عواينيةُ» المندسّين أن الوضع الأمنيّ يسمح بانطلاق المظاهرة، فإنها تنطلق بسلاسة. ومع بدء الهتاف، ينضمّ المئاتُ فورًا.

أسأل صديقي إنْ كان يصلّي قبل الثورة، فيقول إنه كان يذهب أحيانًا إلى صلاة الجمعة، أما اليوم فهو لا يترك صلاة... ويقصد أنه لا يترك مظاهرة.

يهوى الشباب وصفَ تلك اللحظات بكثير من التفاصيل، خصوصًا أنّ التخطيط لها يستغرق ساعاتٍ ولياليَ من النقاش والاجتماعات والخلافات. والأطـر المختلفة التي تشكّلتْ من أجل جمع المجموعات الميدانيّة المتناثرة تحت مظلّة من التنسيق والرؤية الموحّدة حقّقتْ كسبًا معنويّاً للشبّان على الأرض أكثر ممّا تحقّق عمليّاً. وعلى هذه الصورة تأسّس «ائتلاف شباب الثورة» و»اتحاد التنسيقيّات» وغيرُها كثيرٌ من الأطر المشابهة.

لجان التنسيق المحلية كانت من أوائل تلك الأطر. وقد تشكّلتْ باجتماع عدد من الشباب الناشطين ميدانيّاً في عدد من المناطق والمدن، بالإضافة إلى بعض النشطاء الحقوقيين. وسرعان ما أفرزت اللجانُ مكتبًا إعلاميّاً يتولّى متابعة الأخبار والتواصل مع شهود العيان ووسائل الإعلام المختلفة. معظم أعضاء المكتب من النشطاء المغتربين والمتطوّعين الذين لم تكن لهم خبرةٌ سابقةٌ في أمور الإعـلام. ومع ذلك، وبزمن قياسيّ، أصبح للمكتب حضورٌ بارزٌ بوصفه أحدَ أبرز مصادر أخبار الثورة.

تقول إحدى الصبايا الناشطات في المكتب: في البداية لم يكن أحد من شهود العيان والنشطاء الميدانيين الذي نتواصل معهم من أجل الأخبار يعلم شيئًا عن اللجان. مع الوقت أصبحنا نتحدّث عن الأمر، خصوصًا مع تردّد اسم اللجان في الإعلام. ثم أصبح هؤلاء بشكل تلقائيّ يعتبرون أنفسهم من اللجان، ويشاركون الرأي في نشاطها، ويشعرون أنهم تحت مظلّتها. الإحساس أنّ هناك من ينطق باسمهم ويعبّر عن مواقفهم هو الأهمّ بالنسبة إليهم؛ فالأمور على الأرض تمشي على أيّة حال!

في مكتب ممثّلي اللجان تُطبخ عمليّاتُ التنسيق من أجل النشاط الميدانيّ، فيتمّ الاتفاقُ على الشعارات والهتافات وسواها. ولا يزال أصعبُ التنسيق وأكثره تعقيدًا في لجان دمشق، التي تحتاج دائمًا إلى قرارات وتخطيط و»فدائيين،» بعكس بقيّة المدن التي أصبحتْ فيها المظاهراتُ من قبيل تحصيل الحاصل.

يناقش الممثّلون أيضًا المواقفَ والمستجدّات السياسيّة. معظم الشباب لا تجارب سياسيّة سابقة لهم. قد يخوضون نقاشاتٍ مطوّلة على خلفيّة اختلاف البيئة والثقافة التي أتَوْا منها: من الدفاع عن التيخ العرعور، إلى إدانته واتهامه بالتسلّق على الثورة... لكنه لا يحتلفون أبدًا على ما يعتبرونه مسلّمات: الحريّة وإسقاط النظام.

في جميع الأحوال، يبدو الشباب على الأرض أكثر استرخاءً وأقلّ انفعالاً منا، نحن الدين نراقب الأحداث عبر شاشة الكمبيوتر والتلفزيون وأصوات شهود العيان وروايات الأصدقاء الناشطين ميدانيّاً. ربّما يعود ذلك إلى أنهم يشعرون أنهم باتوا يمتلكون الطريق. حتى في الأماكن المحاصرة بالدبّابات والقنّاصة، يسرق الشباب لحظاتٍ ليليّة للخروج والهتاف، ولإثبات أنهم ما يزالون يملكون المساحة التي حرّروها من الخوف، وأنّ الأبواب التي لم تفتحْ بعدُ بشكل كامل لم يعد من الممكن إقفالُها بعد اليوم على الإطلاق.

رزان زيتونة

كاتبة وحقوقيّة سوريّة.

بين إصلاح النظام وإسقاطه: ما العمل؟

محمد ديبو

تقف سوريا الآن على مفترق طرقٍ مفتوح على احتمالات كثيرة: تبدأ بالبقاء على الحالة الراهنة التي قد لا تطول (تظاهرات مستمرّة في الشارع ودم يُراق من الطرفين العسكريّ/الأمنيّ والمدنيّ)، ولا تنتهي عند التطوّر باتجاه حربٍ أهليّة، أو تدخّلٍ خارجيّ، أو رحيل النظام، بما يعنيه ذلك من فراغ سيستمرّ طويلاً لعدم وجود قوى سياسيّة أو مدنيّة قادرة على ملئه (خلافًا لمصر وتونس اللتين امتلكتا أحزابًا معارضة طيلة فترة الاستبداد وإنْ بشكل جزئيّ) ولعدم وجود مؤسّسة عسكريّة مستقلّة ترعى التحوّل الديمقراطيّ القادم.

وعليه، يبدو أنّ مستقبل سوريا برمّته معلّقٌ على تصرّفات النظام والشارع المحتجّ والمعارضة في آن، رغم أنّ النظام وحده يتحمّل الوزْرَ في ما ستؤول إليه الأمورُ؛ ذلك لأنّ أبجديّات الحلّ مازالت بحوزته رغم فقدان مشروعيّته الرمزيّة (عندما سقط أولُ تمثال) والعمليّة (عندما سقط أولُ شهيدٍ في درعا وعندما نزلتْ أولُ دبّابة إلى الشارع).

هذه الاحتمالات سنناقشها واحدًا واحدًا، خاصةً أنّ المتخندقين الآن في الشارع السوريّ (معارضةً وموالاةً) لا يرى أيٌّ منهم إلا وجهَةَ النظر التي يؤمن بها ويعمل لها، فيغيب الحوار بين السوريين، ويرفض كلُّ طرف للآخر رفضًا كليّاً، بما يعقّد الأمورَ أكثرَ مما هي معقّدة أصلاً.

خيارات النظام: بين الحلّ الأمنيّ والحوار

يتمثّل أولُ خيارات النظام باستمرار الحلّ الأمنيّ، الذي لم ينجحْ حتى اللحظة في إخماد الاحتجاجات، وزاد من احتمال التدخل الخارجيّ في الشؤون السوريّة.

ويتمثّل الاحتمالُ الثاني في بدء الحوار الوطنيّ الذي أُعلن عنه رسميّاً وشُكّلتْ لجنةٌ عليا له. ولكنْ نجد أنّ الحوار، بصيغته المطروحة حاليّاً، إلى جانب استمرار الحلّ الأمنيّ، وعدم وجود أيّ ضمانات لتنفيذ ما تتمخّض عنه لجانُ الحوار المشكّلة من السلطة نفسها أو ممن يدور في فلكها في أحسن الأحوال، لا يمثّل أفقًا بديلاً، خاصة مع رفض كلّ أطياف المعارضة المشاركة في الحوار. كما يشير أيضًا إلى أنّ السلطة تستخدمه وسيلةً لكسب الوقت ريثما تهدأ الأوضاعُ لتعيد الالتفاف عليه، وبخاصّةٍ مع بقاء السلطة الأمنية مسلطة فوق رؤوس الجميع، واستمرار الإعلام الرسميّ في تخويف مكوّنات وطنيّة أساسيّة، إضافةً إلى حجْب كثيرٍ من المواقع والصحف المعارضة وإغلاق الإنترنت أيامًا كاملة.

النظام لم يتعلّم بُعد أنّ الحوار محكوم بالفشل ما لم يرتكز على صيغة واضحة لجهة الانتقال من سوريا/النظام إلى سوريا/الدولة. قد تتنازل حركةُ الاحتجاجات عن شعار «إسقاط النظام» حاليّاً، ولكنْ يستحيل التراجعُ عن العمل على الانتقال إلى سورية الدولة، بما يعني دلك من موت النظام كنظام وفق صيغة انتقاليّة. وهذه الصيغة قد تستمرّ شهورًا أو سنوات، مع احتمال بقاء العديد من أركان النظام كأفراد وفق مصالحةٍ ما، أو وفق انتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهة، أو استلهامًا للنموذج التشيليّ في الانتقال إلى الديمقراطيّة عبر فكفكة الآليّات التي يقوم عليها النظام باتجاه بناء الدولة السوريّة التي تعثّر إنجازُها منذ الاستقلال.

حرب أهليّة في سورية؟

تغيب عن دائرة النقاش الحاليّ في سورية حقيقةٌ بدهيّة، وهي أنّ سورية منذ الاستقلال لم تحظَ بنسيج اجتماعيّ مدنيّ يدفن الطائفيّة أو يحيّدها بشكل إيجابيّ. كما يتعامى كثيرون عن حقيقة أنّ وعي المجتمع مازال طائفيّاً مستترًا؛ فالطائفيّة كانت وما زالت تتشكّل الوعيَ التحتيّ (أو اللاشعور) للفرد السوريّ، مغلّفةً بوعي فوقيّ (وطني/قومي/اشتراكي/شيوعي/مقاوم/ممانع...). ونعلم أنّ اللاشعور هو محرّكٌ للكثير من القضايا، ولاسيّما في لحظات الأزمة.

القول بانعدام وجود «حالة طائفيّة» في سوريا قولٌ خطأ، ونكرانُه تعامٍ مقصود. والقول بعكس ذلك خطأٌ أيضًا لأنّ المشكلة الطائفيّة غير فاقعة في سوريا. هناك «حالة طائفيّة،» قد تتفاقم إلى مرحلة المشكلة الطائفيّة، فإلى الحربِ الأهليّة لو استمرّ هذا الفراغُ السياسيّ المترافقُ مع شحن طائفيّ ولعبٍ دوليّ. وقد تتراجع في حال توافرتْ قوى وطنيّة تعمل على رفعها باتجاه الاندماج الوطنيّ الفعّال.

المشكلة الكبرى هي أنّ المعارضين ينتقدون النظام بسبب استخدام الطائفيّة في حساباته، وأنه حاليّاً يهدّد بالحرب الطائفيّة عبر تحريض الطوائف بعضها ضدّ بعض لاستمالة الأقليّات إلى جانبه، متناسين أنّ أحدًا لن يؤثّر في آخر إلا إذا امتلك هذا الأخيرُ نقاط ضعف تسمح بهذا التدخل. وهدا يعني أنّ هناك حالة طائفيّة ما تسمح للنظام باستغلالها، وبكرانها ليس في صالح أحد. هذا من جهة.

ومن جهةٍ ثانية، كلّنا أدرك، أو أدرك متأخّرًا، أنّ كثيرًا من الأحزاب القوميّة واليساريّة لم تكن علمانيّتُها إلا غطاءً لطوائف لجأتْ إليها احتماءً. وفي نظرة بانوراميّة لأحزابٍ سوريّةٍ منذ الستينيّات، نجد أنّ صبغة طائفيّة (أو إثنيّة) تكمن في جوف كلّ منها. ولعلّ نظرة متفحّصة إلى دمشق ومدن سوريّة أخرى (بانياس والقطيفة مثلاً) ترينا ذلك «الفرزَ» الطائفيّ بين أحياءٍ تعيش في مدينةٍ واحدة. أفليست هذه الأحياءُ نتاجَ وعيٍ طائفيّ ما؟

لقد أسهم النظامُ في تكريس الحالة الطائفيّة وتغذيتها لإدامة قبضته، ولكنها موجودة قبله (وستبقى بعده) كوعي. وإنكارُ ذلك سيقودنا إلى كوارثَ مقبلة لا تقلّ شأنًا عن كوارث النظام الذي أنكر واقعَه لينفجر به وبنا فجأة. والطائفيّة موجودة في بعض تسميات الثورة نفسها، كما في «جمعة الحرائر» - وهي تسمية إسلاميّة بحتة جاءت من كلمة «الحرّة» التي تعني النساء المسلمات فقط، تمييزاً لهم من الجواري أو الإماء.

ليست لدى الشعب السوريّ الرغبة في ولوج حرب طائفيّة. لكنّ الصراع ليس محصورًا بين النظام والشعب للأسف، بل ثمة قوىً ومصالحُ ودول، على رأسها إسرائيل التي مازال «أمنُها» ووجودُها يشكّلان أولويّة لدى كلّ الدول التي تضغط حاليّاً على النظام السوريّ. ولنبدأ من إسرائيل، عبر سؤال: هل من مصلحة إسرائيل نشوءُ حالة ديمقراطيّة حقيقيّة في سوريا خاصّةً، والعالم العربيّ عمومًا؟

إنّ الانتصار الجزئيّ (ونقول «الجزئيّ» لأنّ الأمور مرهونة بخواتيمها) لثورتيْ مصر وتونس أفرز واقعًا جديدًا يحاصر إسرائيل، بدأتْ تباشيرُه في ما رأيناه في ذكرى النكبة والنكسة، ما يعني أنّ أسلوبًا جديدًا من النضال المدنيّ اللاعنفيّ بدأ يتبلور ضدّ دولةٍ تقوم كلُّ خياراتها على العنف المطلق. وهذا يعني أنّ تحوّل الدول المحيطة بها إلى دول ديمقراطيّة، وتبنّي أسلوب النضال الديمقراطيّ المدنيّ، سيسحبان من إسرائيل ورقتين طالما استخدمتهما: ورقةَ العنف المطلق، وأكذوبةَ أنّ إسرائيل هي الديمقراطيّة الوحيدة بين دول استبداديّة. وإنْ حصل هذا فسيعني تحوّلاً إجباريّاً في إسرائيل نفسها.

هدا يعني أن إسرائيل ستعمل باتجاه منع هذا الحيار من التبلور. ومادامت تونس ومصر انطلقتا باتجاه هذا الخيار، فلم يبق أمام إسرائيل سوى سوريا لإجهاض هذا الخيار، وذلك عبر وسائل كثيرة قد يكون إشعالُ الحرب الأهليّة من بينها.

تُضاف إلى مصلحة إسرائيل في إشعال الحرب الأهليّة في سوريا مصالحُ غربيّة. والتاريخ الحديث يعطينا الكثير من الأدلّة على ذلك (الصومال، السودان، يوغوسلافيا، العراق...). وهنا ستتقاطع الرغبةُ الغربيّة مع الإسرائيليّة، مع رغبة بعض الجيوب السوريّة في الخارج التي لا مكان لها في سورية الجديدة، ولكنّ الحرب الأهليّة قد تضْمن لها وجودًا عبر تعويمها غربيّاً (كما حدث في العراق).

ولعلّ ما نقلته صحيفة **نيويورك تايمز** بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤ عن مسؤول أميركيّ لم يكشفْ عن اسمه يشي بهذا الخيار، إذ قال: «إنّ الحانب الطائفيّ والانقسامات والكراهية في تزايد... هذه الانقسامات لن تتلاشى... ما حدث في شمال غرب سوريا سيؤجّج مشاعرَ العلويّين ويزيد تشدّدهم كجماعة، وسيثير كراهيتهَم تجاه السنّة، والعكس صحيح... نحن نرى عناصر المعارضة المسلّحة عبر سوريا في شمال غرب البلاد.»

ماذا يعني هذا عندما يطرحه مسؤولٌ أمريكيّ؟ يعني أنّ ثمة اتجاهًا لاعتماد الطوائف بديلاً من الأحزاب. فالطوائف تستدعي انقسامًا حادّاً في المجتمع، وإلى نشوء أحزاب دينيّة، ليصل الأمر إلى سنّ نظام طائفيّ لا وطنيّ (كما جرى في لبنان والعراق). والبلدان التي تستحدم أنظمة طائفيّة ستبقى تحت رحمة التدخّلات الخارجيّة لأنّ كلّ طائفة ستبحث عن داعمها الخارجيّ. وهنا يمكن طرحُ السؤال التالي: هل يمكن فهمُ التناغم الأمريكيّ - التركيّ - الإخوانيّ ضمن هذا السياق؟ هذا ما ستجيب عنه التطوّراتُ القادمة.

هنا يخطئ المعارضون الذين يتعاملون مع الدول العربيّة، وتركيا تحديدًا، وكأنّها جمعيّات خيريّة لنقل الديمقراطيّة ومساعدة الشعوب. وهنا يَلْزم المعارضة أن تحدّد وجهةَ نظرها من هذه القضايا (مؤتمر سمير أميس فعل حسنًا حين رفض التدخّل الخارجيّ والحرب الأهليّة)، وأن تخرج من حالة التخوين والإقصاء التي يمارسها بعضُ أطيافها تجاه آخرين يمتلكون وجهات نظر مغايرة، تحت شعار «أولويّة الثورة» الذي يغدو شعارًا مقلوبًا لشعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.» فالحقّ أنْ لا صوت يعلو على صوت النقد، وعلى المعارضين أن يعملوا على تأسيس مشروعيّة النقد في أيّ ظرف كان.

التدخّل الخارجيّ ممكن؟

في حال استمرار النظام في سياسة الحلّ الأمنيّ، وغياب أيّ مبادرة سياسيّة حقيقيّة قادرة على إقناع الشارع بجدّيّتها، فسيغدو التدخّل الخارجيّ شبه محتوم. ذلك أنّ العنف واليأس قد يجبران الناس على

استجداء التدخّل الخارجيّ لحماية أرواحهم، وبخاصةٍ في ظلّ عدم تبلور بديل وطنيّ عريض قادر على الوقوف في وجه السلطة والخارج معًا. وهنا لا ننفي أنّ هناك من يعمل (محلّيًا وإقليميًا وعالميًا) على أن يتمّ هذا التدخّل، الذي قد يكون من بوّابة الحرب الأهليّة كما شرحنا سابقًا أو من بوّابة مجلس الأمن كما حدث مع ليبيا. وكان جليبر الأشقر أشار في حواره مع صحيفة **الأخبار** (٢٠١١/٦/٢٢) إلى أنّ الوضع السوريّ يقترب من الوضع الليبيّ لجهة نظرة الغرب له: ففي حالة مصر وتونس تمت استمالةُ الجيش لكونه برعاية العرب في محاولة للالتفاف على الثورة، أما في ليبيا وسوريا فالجيش هو بجانب النظام، ما يعني أنّ الخيار العسكريّ هو المقبول غربيًا لحماية المصالح إنْ لم تحقّقها البدائلُ الأخرى.

على القوى الناشطة أن تتسلّح للمستقبل لأنها قد تصل إلى لحظةٍ ستواجه فيها النظامَ والتدخّلَ الخارجيّ والحربَ الأهليّة معًا!

لا يعني ما سبق تخويفَ الناس، بل يعني أنّ على المعارضة أن تبلور بديلاً يأخذ في الاعتبار تلك الهواجس، رغم إدراكنا للوضع الصعب الذي تعيشه المعارضةُ السوريّة على الأرض. ولكنْ إنْ لم تكن هذه القوى في مستوى ما يحصل، فستتّجه الأمور نحو مجهولٍ محفوفٍ بالمخاطر. وعلى القوى الناشطة أن تتسلّح للمستقبل لأنها قد تصل إلى لحظةٍ ستواجه فيها النظامَ والتدخّلَ الخارجيّ والحربَ الأهليّة معًا!

ثمة حلّ: إنقاذُ النظام من نفسه!

ما العمل إذا استمرّ النظام في سياسة الحلّ الأمنيّ ورفض الحوار حول صيغة الانتقال من الحال الاستثنائيّة التي عاشتها سوريا منذ انقلاب حسني الزعيم حتى اللحظة لصالح سوريا الحرّة، بكلّ ما تعنيه الكلمة من انتخابات رئاسيّة وبرلمانيّة وقانون أحزاب عصريّ؟

ما حدث في سوريا فاجأ الجميع: النظام، والمعارضة، والشارع الذي اكتشف قوّته. ولأنّ عنصر المفاجأة هو الحاسم في الأمور، فإنّ ردود فعل الجميع كانت مفاجئة أيضًا. هكذا نجد الآن أنّ النظام حصر نفسه في مأزق الحلّ الأمنيّ من دون أن يعرف إنْ كان قادرًا على الاستمرار فيه، ومن دون طرح أيّ أفق آخر. أما الشارع الذي رفع شعار «إسقاط النظام» بعد فترة، فلم يمتلك آليّات عمل وبرنامج عمل حقيقيّاً بحيث يدرك المآل والبديل. كذلك الأمر بالنسبة إلى المعارضة التقليديّة داخل سوريا وخارجها؛ ولعلّ مؤتمر أنطاليا يشي بهذا التذبذب المعبّر عن غياب آليّات العمل والرؤية الموحّدة، ويضاف إلى ذلك ما تعرّض له مؤتمرُ السمير أميس من هجوم وتخوين حتى قبل أن ينعقد أو يطرح بيانه!

انطلاقًا من ذلك، يمكن القول إنّ الجميع في أزمة، ويكمن الحلُّ من داخل الأزمة نفسها. فعلى النظام أن يتعلّم من الأزمة أنّ استماتته في إيقاف الاحتجاجات ثم فرض الإصلاحات التي يريدها على قاعدة الإصلاح الديكوريّ مستحيل، وأنّ الحوار على طريقة مَنْ يحاور نفسَه مستحيل أيضًا وغير مجدٍ. وعلى المعارضة التقليديّة والعلمانيّة تحديدًا (وبخاصّةٍ المثقفون) أن تدرك أنّ بقاءها في المربّع المتفرّج على الأحداث، والمنتظر لحركة الاحتجاجات أن تنقذه أو أن يلتحق بحوار السلطة، هو مستحيل أيضًا وكارثيّ. وعلى حركة الاحتجاجات أن تدرك أنّ شعار «إسقاط النظام» حاليًا وفورًا، من دون وجود بيان عمل حقيقيّ، هو شعار يفوق قدرات الناس.

الأطراف الثلاثة تقف في منطقة المستحيل. وعليها التراجعُ عن هذا المستحيل باتجاه الواقع السياسيّ، وإرساء حلّ لحوار جديّ وحقيقيّ يأخذ في الاعتبار مصلحةَ سوريا الوطن. وهذا يقتضي الابتعادَ عن الثأريّة تجاه النظام، الذي قد يجد نفسه مضطرّاً إلى الهرب إلى الأمام تفاديًا للمستقبل القاتم الدي وصلتْ إليه أنظمةٌ سبقته، وهدا قد يدفعه إلى مزيد من الحماقات.

يجب العملُ، إذن، على إنقاذ النظام من نفسه، عبر فتح بوّابة حقيقيّة له للنجاة من أجل مستقبل سورية. وعليه التراجعُ عن حلّه الأمنيّ، والسماحُ للمعارضة بالعمل الحقيقيّ كي تبلور رؤيتَها لحلٍّ سياسيٍّ يتم التحاوُر بها مع النظام على قاعدة الندّيّة، وكذلك السماحُ لحركة الاحتجاجات بأن تبلور قياداتها وبرامجَها لتدخل طرفًا في الحوار الذي «قد» يشكّل منقذًا لسوريا الحرّة التي نريد.

وقد يكون عنوان المرحلة المقبلة: استمرار المظاهرات تحت عناوين «رفض التدخل الأجنبيّ والحرب الأهلية، وإجبار النظام على الحوار،» وفق قواعد الحوار الحقيقيّ لا وفق قواعد حواره هو، وعلى قاعدة تفكيك النظام تدريجيًا. وإلاّ، فالمستقبل قاتم أو محفوف بالمخاطر الكثيرة على أقلّ تقدير. وحتى لو أُسقط النظام (بفعل الثورة أو التدخّل الخارجيّ)، فإنّ الفراغ السياسيّ وضعفَ البنية المدنيّة وكميّة الدم التي أريقت وستراق ستجعل من مهمّة بناء المستقبل طويلةً ومرهقةً على أقلّ تقدير.

محمد ديبو

شاعر وكاتب سوريّ.

«سوريا لجميع أبنائها»: هذا ما يقوله السوريون

إيّاد العبد الله

«وطنيّة» في مواجهة «المؤامرة» والشعب!

«شعب عظيم، سيّدي الرئيس!»: هذه الجملة هي ما انتهى إليه تشرشل في حواره مع شكري القُوَّتْلي عام ١٩٤٥ في القاهرة، ردّاً على ما قاله القوتلي من أننا «شعبٌ عريقٌ نريد السيادة، نريد الاستقلالَ والاحترام،» وذلك بعد أن حاول تشرشل بكلّ وسائل الترهيب والترغيب أن يثنيه، والسوريين، عن مناكفة فرنسا، دون جدوى.

اليوم، وبعد عشرات السنين، لا تخرج مطالبُ المنتفضين السوريين عن تلك التي عبّر عنها القوّتلي: السيادة والاستقلال والاحترام. لكنْ ثمة فارقٌ ذو دلالة: وهو أنّ الجهة التي توجَّه لها القوّتلي بمطالبه هي جهةٌ «خارجيّة،» الاستعمار؛ أما مطالب الانتفاضة السوريّة الآن، فهي من جهةٍ «داخليّة،» النظام السوريّ. والدلالة في هذا الفارق أنه يحيل على ذلك السؤال الذي يُعدّ أساسًا في رسم ملامح سوريا ما بعد الاستقلال، «سورية الوطنيّة أمْ سورية الديمقراطيّة؟»

بغضّ النظر عن فترةٍ زمنيّةٍ لا تتعدّى بضعَ سنواتٍ في منتصف القرن الماضي، عاشت فيها سوريا خيارًا «وطنيّاً ديمقراطيّاً» إلى حدٍّ ما، فإنّ الغلبة ستَؤُول أخيرًا إلى المعادلة التالية: «سوريا الوطنيّة لا يمكن أن تكون ديمقراطيّة!». ثمّة مناخ سياسيّ سيَسُود، يحتقر الديمقراطيّة لأنها «نقيصةٌ برجوازيّة» وعلامةٌ على تعدديةٍ قد تفتح المجالَ «لعودة الاستعمار» الذي خلّف «أذنابه» وراءه!

«الوطنيّة» التي ستنتصر هي وطنيّةٌ تستمدّ روحَها من مقارعة الأعداء - وهؤلاء لن يكونوا سوى أهل «الخارج.» ومنذ الاستقلال، طغت قيمةُ الحريّة بوصفها فعلاً نضاليّاً تحرّريّاً إزاء الخارج على أيّ بُعد داخليّ دستوريّ: فـ«الأشرار» ما زالوا متربّصين، ولا بدّ من «مواجهتهم.» هكذا يبدو أنّها مؤامرةٌ أبديّةٌ على حريّة الأوطان، ولا وقت للتفكير بحريّة المواطنين الذين يجب أن يبذلوا العاليَ والرخيصَ في مواجهتها!

لم يغيّر الرئيسُ السوريّ «الشابّ» من أمر هذه المعادلة شيئًا، بل أكّد مضمونها وكرّسه. فالسوريون ليسوا مؤهَّلين للديمقراطيّة و «علينا أن ننتظر الجيل المقبل لجلب هدا الإصلاح» بحسب مقابلته الأخيرة مع وول ستريت جورنال الأمريكيّة. ورغم أنّ الأولويّة هي للإصلاح الاقتصاديّ الذي يأتي في مقدّمة اهتمامات السوريين، إلا أنّ أولويّة الأمن والاستقرار تقدّمتْ عليه بسبب «الفوضى» في المنطقة، وهي فوضى صنعها «أعداءٌ» ما زالوا يتربّصون بسوريا وثوابتها ومواقفها ودورها. وفي خطابه الأول حول الاحتجاجات التي اندلعتْ مؤخّرًا، أعلن استعدادَه للتصدّي للمؤامرة التي تسلّلتْ إلى قلب سوريا. وبعد مضيّ أشهر على هذه الاحتجاجات ما زال يتْحفنا الإعلامُ السوريُّ الرسميّ - وخصوصًا على لسان ضيوفه من سوريين ولبنانيين - بالحديث عن مؤامرةٍ كونيّةٍ على سوريا كانت مقدّماتُها في تونس.

شكلُ الوطنيّة الذي اعتُمد وكُرّس منذ استلام حزب البعث للسلطة في ١٩٦٣ هو وطنيّةٌ في مواجهة إسرائيل، ومن ورائها الاستعمارُ والإمبرياليّة من ناحية، وفي مواجهة «امتداداتهم» في الداخل من جهةٍ أخرى. وقد شكّل اقتصارُ الدولة على صفتها الصراعيّة تلك، القاعدةَ الإيديولوجيّةَ لدولة الطوارئ التي لن تستقيم دون شيطنة الآخر، داخليّاً أو خارجيّاً، من أجل تحقيق «التماسك والتلاحم.» وهو ما أسّس لحالةٍ من التخارج بين قيم الدولة وقيم المجتمع، إذ إنّ استئثار الأولى بالقيم الوطنيّة جعلها تطلب من المجتمع أن يترفّع عن قيمه ومصالحه والالتحاق بها حتى يغدو «وطنيّاً.» وهذا ما قلب مفهومَ الشرعيّة بحيث بات المجتمع يأخذ شرعيّته من الدولة، لا العكس كما ينبغي.

لا تمايُزَ بين «الداخل» وبين النظام بحسب هذا الأخير؛ فالطرفان مجتمعيْن يشكّلان «سورية الأسد.» وهذه الأخيرة هي ترتيبٌ سياسيّ واجتماعيّ وثقافيّ واقتصاديّ يجعل من سوريا حيّزًا لا يدخل فيه كلُّ السوريين؛ فهؤلاء بحسب هذا الترتيب هم النظامُ ذاته، توحّدوا معه بشكلٍ مطلق، ويفرحون لفرحه، ويغضبون لغضبه؛ ومَنْ يخرج عن هذا الترتيب حزءٌ من «المؤامرة» أو امتدادٌ لها. الحارج ليس جهة محدّدة يمكن أن نتير إليها ونتعامل معها، بل هو بالضبط كلُّ ما من شأنه أن لا ينال رضا أهل السلطة.

وعليه، فإنّ الإسلاميين الذين عارضوا النظامَ في ثمانينيّات القرن الماضي كانوا، بحسب الخطاب الرسميّ، عملاء لأميركا وإسرائيل ولدول عربيّة رجعيّة، ولا معنى لحملهم السلاحَ ومعارضتهم للنظام إلاّ لتسهيل دخول الأعداء الحارجيين وضربِ

النظام التقدّميّ الـذي انتصر في حرب ١٩٦٧ عندما عجز العدوانُ عن إسقاطه. لم تكن «التقدّميّة» بهـذا المعنى إلا مجموعةً من السياسات والمعرفة القابضة على قوانين التاريخ، تهدف إلى تهيئة الذات للمواجهة الدائمة.

نستغرب ذلك التضامنَ المنقطعَ النظير مع ثورات الشعوب العربيّة في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن، في مقابل صمت الكثيرين تجاه الانتفاضة في سوريا!

ووفق هذا، كان التقدميُّ المعارضُ للنظام، هو الآخر، جزءًا من المؤامرة أيضًا: فهو معادٍ لأهداف الثورة ـ وهذا بحدّ ذاته ضدّ أيّ منطق تاريخيّ، وكافٍ لخدمة الأعداء وتفتيت الصفوف. أمثالُ هؤلاء مكانُهم السجنُ طبعًا، وبعده هم كائناتٌ تمشي على الأرض محرومةً من حقوقهم كافة.

لا يزال «الخارجُ» هواية النظام وأهزوجتَه. ومنذ أن استلم الرئيسُ «الشابّ» الحكمَ، وهو يسير على الدرب نفسه. فالخارج، بحسب هذا المنطق، هو الذي يعطّل الإصلاحَ، والخارجُ هو من يقف وراء الاحتجاجات الأخيرة التي انطلقتْ في سوريا. لا يمكن أن يفهم المرءُ من وراء هذه الترنيمة التي يردّدها الكورالُ الإعلاميّ والسياسيّ التابعُ للنظام إلا أنّ الاستيلاء على سوريا كاملةً غيرَ منقوصةٍ أمرٌ لا يمكن نقاشُه. وعليه، فأنْ يكون ثمّة شركاء سوريون في إدارتها أو حكمها يعني أنها أصبحتْ هشّةً ومكشوفةً أمام الأعداء. والحال، ليس النظامُ هنا ضحيّةَ وهم إيديولوجيٍّ قاده إلى مثل هذا الفهم الذي يحتقر السوريين ويجعلُ منهم خونةً محتملين حين يصبحون شركاءَ في إدارة حياتهم، بل إنّ هذا القول هو أحدُ روافع الاستبداد الحديث حيثما كان.

ولكنْ... أين المثقفون؟

لم تنلْ سوريا الحديثة والمعاصرة اهتمامًا لافتًا من أبنائها المثقفين؛ فنادرًا ما يجد المرءُ تناولاً يفصّل في أحوالها وتحوّلاتها، قام به أحدُ السوريين مَن أهل الثقافة. منذ عقود، عندما كان المناخُ اليساريّ مهيمنًا على أحوال الثقافة وأهلها، وَجدت الأنظمةُ العربيّةُ (العسكريّة) مَن يبرّرها ويعقلن وجودَها وضرورتَها. هكذا حَرَفتْ مصرُ الناصريّةُ بعضًا من اليسار العربيّ باتجاه قضايا قوميّةٍ وأكثر التصاقًا بالعروبة وأولويّاتها، على حساب أمميّةٍ ساذجةٍ كانت ترعاها موسكو. وكان نصيبُ المثقفين العرب (وجُلُّهم يساريون ـ ماركسيون غالبًا) من هذا الانحراف كبيرًا، على عكس معظم القوى والأحـزاب الماركسيّة التي بقيت في الخيمة الأمميّة. وتحت وقوع أغلب هؤلاء المثقفين في أسر الحاذبيّة التفسيريّة للتطوّر التاريخيّ كما طرحه لينين، حول إنجاز مهامّ الثورة البرجوازيّة كمقدّمةٍ للانتقال إلى الثورة الاشتراكيّة، سعى هذا اليسارُ إلى عقلنة (وشرعنة) وصول الأنظمة العسكريّة «الثوريّة» التي نِيط بها تحقيقُ مهامّ الثورة البرجوازيّة... ولكنْ من دون برجوازيّة، قياسًا على التماعةٍ لينينيّة أيضًا. ووفق هذا ستغدو هذه الأنظمةُ تقدميّةً وشرعيّةً لأنها «تاريخيّة» الظهور والمهامّ. إنها شرعيّة تاريخيّة لا حسابَ فيها لإرادة الشعوب، وإنْ كانت لا تَعْدم التحدّثَ باسمها. ولقد «تميّز» العديدُ من المثقفين السوريين في تنظيره لهذا الأمر.

خطّ آخر انشغلتْ به الثقافةُ السوريّةُ آنذاك، وهو السجالُ مع «الإسلام» وتعبيراته السياسيّة والثقافيّة والأخلاقيّة، على الرغم من أنّ سوريا لم تشهدْ في تاريخها الحديث أيَّ تحدٍّ ذي طابعٍ إسلاميّ يهدِّد بمصادرة السلطة والمجتمع، ما خلا المواجهاتِ التي حصلتْ بين السلطة والإخوان المسلمين في بداية ثمانينيّات القرن المنصرم، والتي حُسمتْ بشكل تامّ لصالح السلطة. ولهذا الأمر اعتباراتٌ كثيرة، منها ما ينطلق من اعتبار الدين إيديولوجيا رجعيّةً ومحافظةً تشكل عائقًا أمام التقدّم، وحان التخلّصُ منها. أما الاعتبارات الأخرى فتعود إلى وقائع الصراع والسياسة التي حفلتْ بها المنطقةُ العربيّة: فمنها ما يعود إلى معاداة الرأسماليّة الغربيّة التي تحالفتْ مع أنظمةٍ عربيّةٍ «رجعيّة» اعتمدت الإسلامَ إيديولوجيا ضاربةً «للتقدميّة» فكرًا وسلطة؛ ومنها أيضًا هزيمةُ ١٩٦٧ أمـام إسرائيل التي كانت امتحانًا عسيرًا «للتقدميّة» العربيّة، وكان من نتائجها أن خرج العفريتُ الإسلاميّ من قمقمه ليطرح نفسَه بديلاً يُعتمد عليه. كما كان أيضًا للثورة الإيرانيّة دور كبيرٌ وصادمٌ لهؤلاء المثقفين: فهي، من ناحية، كسرت التصوّرَ التاريخانيّ للثورة والتقدّم من حيث مكانُها ورمانُها وشعاراتُها وطبيعةُ القوى التي قامت بها، فاتحةً المجالَ للكلام على ذاتيّةٍ تاريخيّةٍ ثوريّة، لها خصوصيّتُها وقوانينُها؛ وهي، من ناحيةٍ أخرى، غدت ملهِمةً للعديد من الحركات الإسلاميّة الطامحة إلى السلطة في بلدانها.

مع بداية نهاية المعسكر الاشتراكيّ ودخول اليسار في أزمة، سيتداول المثقفون العرب (وفي طليعتهم السوريون بالطبع) مفهومَ «التنوير.» و»الظلام» الذي سيبدِّده فعلُ التنوير هو بالضبط ظـلامُ الحركات الإسلاميّة. سيُبقي أهـلُ «التنوير» تحالفَهم مع الأنظمة، لكنْ بعد تغيير القميص المفاهيميّ اليسراويّ السابق، لتغدو هذه الأنظمةُ آخرَ قلاع «العقلانيّة» في وجه حركات «الظلام» الإسلاميّة و»غرائز» الشعوب. وسيوقّع هؤلاء المثقفون (والسوريون أوّلُهم) على بياناتٍ تدافع عن حقّ الحياة وحريّة التعبير، وتتضامن مع كتّابٍ كفّرتْهم مرجعيّاتٌ إسلاميّةٌ (سلمان رشدي ونصر حامد أبو زيد، مثلاً) – وهذا عملٌ

أخلاقيٌّ ومطلوبٌ بلا شكّ. ولكنْ ماذا عن حقّ الحياة والتعبير لآلاف المعتقلين السياسيين الذين يدفعون من حياتهم سنواتٍ طوالاً ثمنًا لرأيٍ عبّروا عنه؟! هل يبرَّر ذلك بالخوف من مصيرٍ مشابه؟ وكيف نفسّر أنه لم تحظ التجربة الإسلاميّة السوريّة في الثمانينيّات باهتمام المثقفين السوريين، وهي التي خلّفت آثاراً على معظم أوجه الاجتماع السوريّ، لم تُمْحَ حتى الآن؟

لقد غدت «سوريا» وقضاياها من الأمور المسكوت عنها في الخطاب الثقافيّ السوريّ الذي رفع لواءه مثقفون سوريون تجاوز حضورُهم الحدودَ السوريّة. ولئن كان هذا الأمرُ قد تراجع إلى حدٍّ ما في الآونة الأخيرة، فإننا ما نزال نستغرب ذلك التضامنَ المنقطعَ النظير مع ثورات الشعوب العربيّة في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن، في مقابل صمت الكثير من هؤلاء المثقفين السوريين ذاتهم تجاه الانتفاضة في سوريا! لقد فاجأت الشعوبُ العربيّة جميعَ مثقفيها. فهذه الشعوب التي تعامل معها الخطابُ الثقافيّ على أنها مستودعٌ للغرائز واللاعقلانيّة هي مَنْ يهبّ اليوم ليطالب بالحريّة التي عانى المثقفُ ذاتُه فقدانَها. لقد كسرتْ هذه الشعوبُ نماذجَ التغيير التي احتفل بها مثقفون، ولربما كان هذا أحدَ أسباب استنكاف وغياب هؤلاء الأخيرين اللافت؛ فهم يجهلون شعوبهم، والإنسانُ عدوّ ما يجهل.

خاتمة: الثمن والأمل

يسعى السوريون في انتفاضتهم إلى استعادة الجمهوريّة، أي السياسة كشأنٍ عامّ، وما تعنيه من: دستور جديد للبلاد، وتداولٍ على السلطة، وحريّةِ أحزاب ورأي، وقضاءٍ نزيه، وتوزيعٍ عادلٍ للثروة، ومشاركةٍ في صناعة الحياة وتقريرها. الطريق إلى ذلك ليست سهلة بالتأكيد: فإضافةً إلى معاندة النظام ونخبه، ثمة معانداتٌ إقليميّة تسوؤها خلخلةُ الموازين التي استقرّت عليها الأوضاعُ في المنطقة؛ وثمة معانداتٌ عالميّة، كمعاندة الولايات المتحدة الأمريكيّة في المقدّمة، ممن لديه ذلك النزوعُ الإمبرياليّ للسيطرةِ على العالم وإدارته، حيث إنّ التعامل مع أنظمة تعيش هاجسَ البقاء والأبدية أسهلُ من التعاطي مع شعوبٍ تفضّل الموتَ في مقابل الكرامة.

لا تزال الأمورُ في سوريا مفتوحةً على خيارات متعدّدة، بعضُها قد يكون قاسيًا بالطبع. وحتى الآن، أظهر المحتجّون وعيًا وحرصًا كبيريْن لتلافي مثل هذه الخيارات. وهذا ما تحاوَل الآلةُ الإعلاميّة الرسميّة تفنيده. يكفي القولُ إنه لو صحّ نصفُ ما تروّجه هذه الآلةُ في حقّ الانتفاضة والمنتفضين، لكانت سوريا تعيش في أتون حربٍ أهليّةٍ منذ شهرين على أقلّ تقدير، في حين أنّ الانتفاضة الآن في شهرها الخامس! ومع ذلك فالمستقبل ليس واضح المعالم. فـ«الحلّ» الأمنيّ المنفلت من كلّ عقال، والذي يبدو أنّه الحلّ الوحيد الذي تمتلكه السلطةُ في معالجة هذه الاحتجاجات، قد يؤدّي إلى ردّات فعلٍ تصعب السيطرةُ عليها.

«سوريا لجميع أبنائها»: هذا ما يقوله السوريون في مطالبهم. ورغم وعورة الوصول إلى تحقيق هذا الهدف والأثمان الباهظة التي ستدفع لأجل تحقيقه، يبقى الأمل كبيرًا بسوريا والسوريين.

إياد العبدالله

كاتب سوريّ

ياسين السويحة وشيرين حايك

في مداخلةٍ خلال ملتقى مدوّني المتوسّط الأول (إسبانيا أواخر نيسان الماضي)، أشار الكاتبُ والصحفيّ المصريّ هاني درويش إلى أنّ نظام مبارك، حبّاً بالإشارات والإشـادات في التقارير والدراسات الدوليّة، عمل على دعم إدخال الإنترنت ونشره بقوّة في مصر خلال السنوات الأخيرة. لم يكن النظام المصريّ يعلم حين قرّر ذلك أنّه قدّم إحدى أهمّ أدوات التيّار الشعبيّ التحرريّ، الذي انتفض في الخامس والعشرين من كانون الثاني بعد حراكٍ كان للمدوّنين والناشطين الإلكترونيين دورٌ مهمّ فيه. وحين شعر النظامُ المصريّ بحجم ما يجري، حاول احتواءَ الموجة بقطع الإنترنت عن أنحاء البلاد كافة؛ فالطغاة يعتقدون أنّ إرادة الشعوب تحتاج إلى كابلاتِ هواتف وألياف ضوئيّةٍ لتنطق.

لم يحدث أمرٌ مشابه لذلك في سوريا. فالسلطات استشعرتْ خطورة هذه الأداة مبكّرًا وقررت التصرّفَ بكلّ الوسائل الممكنة لاحتواء إمكاناتها. لذا شكّلت المعلوماتيّة والوعودُ بتطويرها ونشرِها جزءًا جوهريّاً من خطاب الرئيس بشّار الأسد في بداية عهده، قادمًا إلى رئاسة الجمهوريّة بعد إنشاء وترؤس الجمعيّة العلميّة السوريّة للمعلوماتيّة. إلا أنّ تطوّر البنية التحتيّة للإنترنت في سوريا سار ببطء شديد، وبعلاقة جودة ـ كلفة مجحفة للمستخدم السوريّ، أكان مقارنةً بالمتوسّط العالميّ أمْ بدول عربيّة أخرى. وقد لعبتْ معضلةُ سوء الخدمة وكلفتها العالية دورًا سلبيّاً في انتشار الإنترنت ككلّ، وبالتالي في استخدامه لأغراض التعبير عن الرأي ومقاربة الشأن العامّ ـ من تدوينٍ واستخدامٍ للشبكات الاجتماعيّة وغير ذلك. واجتمعتْ هذه المعضلة مع العقليّة الأمنيّة في التعامل مع الإنترنت ومستخدميه، وهي ليست إلا حانبًا من جوانب مأساة الحرّيّات والحقوق في سوريا.

الحجب الإلكترونيّ (وتخطّيه) جزءٌ من الروتين اليوميّ لمستخدم الإنترنت السوريّ. فقد طال الحجبُ عشراتِ البوّابات الإخباريّة المحلّيّة والعربيّة والعالميّة، بالإضافة إلى مواقع الجماعات والأحزاب المعارضة وجمعيّات حقوق الإنسان وبعض مخدّمات التدوين، ولم يوفّر النسخة العربيّة من موسوعة الويكيبيديا نفسها. وقد رُفع الحجبُ في مطلع هذا العام عن بعض المواقع والشبكات الاجتماعيّة، مثل فيسبوك ويوتيوب، في رسالةٍ أريدَ منها التعبيرُ عن ثقة النظام بابتعاد سوريا عن موجة الانتفاضات الشعبيّة العربيّة. لكنّ الأحداث أثبتتْ أنّ هذه الثقة لم تكن في محلّها، ولذلك استمرّ التعاملُ الأمنيّ مع الشبكة بممارسات مختلفة: مثل قطع الخدمة عن بعض مناطق البلد أو جميعها، وتحفيض السرعة لعرقلة تحميل مقاطع الفيديو المُسرّبة.

والحقّ أنّ الحجب الإلكترونيّ ليس إلا جزءًا من نتائج العقليّة الأمنيّة؛ فالمراقبة والملاحقات والاعتقالات بحقّ مدوّنين ومستخدمين للمنتديات والشبكات الاجتماعيّة هي حالات اعتياديّة ومتكرّرة في السيناريو السوريّ منذ بدايات دخول الإنترنت في سوريا. إنّ تهمة «نقل أنباء كاذبة أو مُبالغ بها من شأنها أن توهن نفسيّة الأمّة» (المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات السوريّ) غالبًا، وغيرها من المواد أحيانًا، جاهزة لحبس مدوّنين أو كتّاب إنترنت لسنتين ونصف السنة أو لثلاث سنوات بسبب مقال أو تعليق على الانترنت. هذا ما حدث للمدّون طارق بياسي، أو لمشرف منتدى «أخويّة سوريا» كريم عربجي، الذي توفّي مطلع شهر آذار الماضي بعد عامٍ تقريبًا من خروجه من السجن.

كان لما سبق ذكره أثرٌ سلبي في تطوّر الحركة التدوينيّة السوريّة، حجمًا ونوعًا. فالمدوّن عادةً شابٌ لا يحترف الكتابةَ الصحفيّة أو النشاطَ الحقوقيّ، بل له حياةٌ مهنيّة أو دراسيّة بعيدة عن هذه المجالات، ومن ثمّ فهو يتعرّض لضغط الأهل والدائرة الاجتماعيّة المحيطة كي «يبتعد عن المشاكل.» هذا الضغط هو أُولى حلقات الحالة الأمنيّة التي عاش الشبابُ السوريّ محاطًا بها. غاب نمطُ النشاط المباشر (أكتيفيزم) بشكل كبير عن المشهد التدوينيّ السوريّ مقارنةً بمصر وتونس على سبيل المثال. لكنّ مفاهيم الحرّيات وهاجس الانعتاق من شرنقة الكبت كانت حاضرةً دومًا في التدوين السوري، وإن استُخدمتْ، بشكل عامّ، لغةٌ بعيدةٌ عن الصداميّة والمباشرة، تتوسّل الرمزَ والإيحاء، غالبًا بطابع أدبيّ مثل القصّة القصيرة والمقالة.

❖ ❖ ❖

نشط التدوينُ السوريّ في قضايا عديدة، مثل حملات مناهضة جرائم الشرف أو أسبوع التدوين للجولان. ولم يكن لأيٍّ منها، باستثناء حملة التضامن مع المدوّن طارق بياسي بُعيد اعتقاله، طابعُ الاعتراض المباشر على السلطة في الشأن السياسيّ. ولم تكن صعبةً معرفةُ سبب ذلك؛ فمن المتوقّع ألا يعبّر مدوّنٌ عن تضامنه مع مُعتقل عندما يُحتمل أن يكون تضامنُه هذا سببًا لمشاركة هذا المعتقل زنزانته.

تفاعل جزءٌ كبيرٌ من المدوّنين السوريين مع الانتفاضات العربيّة بعد إحراق البوعزيزي نفسه في سيدي بوزيد في السابع عشر من كانون الأول الماضي. وبدا واضحًا في كتابات العديد منهم وفي نشاطاتهم أنّ الحماس لهذا الحراك الشعبيّ، ذي المكوّن الشبابيّ المهمّ، ليس مجرّد تضامن بالحدّ الأدنى مع شعب عربيّ في أزمةٍ أو غضبٍ من هذا الديكتاتور أو ذاك بسبب تحالفاته الدوليّة مع الغرب، وإنْ كان لهذه الأخيرة حضورٌ فعّال، خصوصًا في حالة الانتفاضة المصريّة. لكنّ التفاعل الكبير، الذي بلغ حدّ التماهي مع الشعوب المنتفضة وشبابها، كان ناتجًا من الشعور بأنّ حالهم مشابهةٌ لحال هؤلاء الثائرين: فالمشكلات نفسها، والمعضلات ذاتها، والمتّهمون بالتسبّب بها متشابهون مهما اختلفتْ أسماؤهم وأشكالهم وألقابهم.

جمّد تفجّرُ الاحتجاجات الشعبيّة في سوريا في الخامس عشر من آذار الساحةَ التدوينيّة بشكل كبير خلال الأيام القليلة الأولى، إذ بالكاد لوحظ نشاطٌ متتبّعٌ لما يجري على الأرض. لم يكن الكثير من المدوّنين ذوي التوجّه الناقد أو المعارض في وارد كشف أوراقهم بسرعة والتعرّض لخطر الاعتقال شبه المحتوم. وقد كُسر هذا الجمود بمبادرة العديد من المدوّنين إلى نشر نصٍّ موحّدٍ في مدوّناتهم، في اليوم نفسه والساعة نفسها، يحوي مطالبَ تحرريّة وتغييريّة يمكن أن يُجمع عليها جزءٌ كبيرٌ من الفضاء التدوينيّ. ولاقى هذا النصّ المشترك، وعنوانه «رسالة مفتوحة من أجل سوريا،» الكثيرَ من الترحيب والكثير من الانتقاد أيضًا. ففي حين رأى فيه البعضُ انحيازًا إلى ما اعتبروه مؤامرةً ضدّ سوريا، رأى البعضُ الآخر فيه محاباةً للسلطة ومن فيها. لكنْ رغم تضارب الآراء فيه فإنّ فائدته الرئيسة كانت في أنّه كسر حاجز الرهبة من الكتابة، وهو ما كان قد بدأ يحدث حينها في سوريا لدى الكثيرين. واختلفت الآراء والمقاربات بعدها في الفضاء التدوينيّ، مثلما حدث في خارجه.

ظهرتْ خلال شهور الانتفاضة السوريّة مدوّناتٌ عديدة جديدة أنشئت خصّيصًا للتفاعل مع ما يجري بشكل حصريّ، وأنجز بعضُها انتشارًا واسعًا من خلال الشبكات الاجتماعيّة أيضًا. ولعلّ إحدى أبرز هذه التجارب نجدها في موقع «المندسّة السّورية،» الذي يُمكن مَنْ يشاء أن ينشرَ فيه من دون أن يحتاج إلى كشف هويّته الحقيقيّة. ويَغلب على هذا الموقع، كما على أغلب المدوّنات الجديدة المتفاعلة مع الانتفاضة، الطابعُ المتهكّم والساخر من رموز النظام وخطابهم، ومن لهجة وسائل الإعلام الموالية للسلطة. ولقد رأى البعضُ في هذا الانتشار الواسع للأسلوب الساخر نوعًا من الخفّة وقلّة الجدّية ممّا لا يتناسب مع فداحة ما يحدث في سوريا؛ لكنّ هذا التشخيص في رأينا غير موفّق، لأنّ الخطاب الساخر ـ خصوصًا إنْ كان يحمل نوايا تفكيكيّةً لما يُسخر منه وليس فقط لمجرد الإضحاك ـ هو الأسلوب الأمثل والأسرع لمواجهة خطبٍ ورموزٍ شكّلتْ لنفسها هالةَ قداسةٍ مهيبة تحت وطأة الرعب الثقيل على مدى عقود. وعدا عن الأسلوب الساحر، تنتشر أيضًا الوسائلُ البصريّة، من كاريكاتير ومقاطع فيديو وغيرها، كوسائل إضافيّة لنقل الخطاب المناهض للسلطة، وذلك باستخدام ما يتيحه الإعلامُ الاجتماعيّ من وسائل تقنيّة للنشر.

❖ ❖ ❖

ما زال المشهد السياسيّ السوري ضبابيّاً إلى حدّ كبير مع تثبيت الاحتجاجات الشعبية أقدامَها في وجه حلول أمنيّة لم تنجحْ في الحسم السريع، رغم استخدام كمّ هائل من العنف والقمع. وتشير المعطيات الموجودة والمواقف المعلنة للسلطة وللمحتجين إلى أنّ الحلّ ما زال بعيدًا. لكنّ أحداث الشهور الأخيرة غيّرتْ في سوريا وشعبها ما لم يتغيّر طوال عقود. فتعاطي السياسة الداخليّة، والحديثُ في الشأن العامّ الداخليّ، يعودان إلى حياة الشعب اليوميّة بعد عقودٍ من التصحّر في هذا الشأن، حين كانت مواقفُ النظام الخارجيّة و أدوارُه الإقليميّة هي التي تحتكر معنى «السياسة،» وما عداها مجرّد «محلّيّات» تقتصر على الشؤون الإداريّة والخدميّة في المحافظات والبلديّات. لقد انتهى هذا الحمود، ولم يعد الرجوعُ إلى ما قبل الخامس عشر من آذار ممكنًا، بغضّ النظر عن مآل الأحداث ومستقرّها. فالناس اليوم يريدون الحديثَ عن شؤونهم ومناقشتَها وإبداءَ الرأي والمشاركةَ في اتخاذ القرارات التي ترسم مصيرَهم ومصيرَ أبنائهم. ولم يعد النظر في اتجاه آخر وإغراق الذات في الحياة اليوميّة خيارًا، على الأقلّ بالنسبة إلى الشريحة الأوسع من المواطنين. الخوف الأسطوريّ من الجهر بالفكر في سوريا قد انتهى، ولو تشكّلتْ مخاوفُ وهواجسُ أخرى. وهذا التغيير يجد في التدوين وفي وسائط الإعلام الاجتماعيّ وسيلةً مضافةً للتعبير والمشاركة في الرأي. وتشير الخطوطُ البيانيّة للأحداث إلى أنّ هذا التغيير، وبالتالي التعبير عنه، في نموّ من دون توقّف.

شيرين حايك

مدوّنة ورسّامة سورية مقيمة في الولايات المتحدة. تحرّر مدوّنة طباشير (www freesham com) باللغة العربية وتشارك في تحرير مدوّنة Agra 202 (www agra202 blogspot com) رُشّحتْ هذا العام لجائزة BOB السنوية لأفضل مدوّنة سوريّة.

ياسين السويحة

مدوّن سوريّ مقيم في أسبانيا. يحرّر مدوّنة أمواج اسبانيّة في فرات الشّام باللغة العربة (www syriangavroche com) . ومدوّنة El Cofre Damasquino بالإسبانية (www yass1984 blospot com). ويشارك في تحرير مدونة Agra202. كما ينشر بتكل متقطّع مقالات في العديد من المواقع والدوريات.

جذور الدولة الأمنيّة في سوريا

مايكل پروڤنس وجمال واكيم

في صباح ١٤/٨/١٩٢٥ حصل ضبّاطُ مخابرات الانتداب الفرنسيّ على بيانٍ أُلصق على جدران سوق حمص: «إلى جميع المواطنين، لقد حان الوقتُ لكي نقوم من سباتنا ونكفّ عن صمتنا. حانت ساعةُ الثأر والتضحية، وآن أوانُ الحريّة. يجب أن ننزع عن أنفسنا قيودَ الصمت ونستعيدَ حريّتنا عبر التضحية بدمائنا لننقذ وطننا من قبضة الطغاة، ولنعلي صوتَ الاستقلال والحرية... عاشت سوريّة، حرّة مستقلة.»[١]

بعيد ذلك قامت السلطاتُ باعتقال سبعة فتيان بتهمة كتابة البيان وإلصاقه. وتلقّى قائدُ جهاز المخابرات تقريرًا تلفونيّاً من مسؤول المخابرات في حمص، تضمّن ما يأتي: «اعتُقل أربعة شباب، أحدُهم عدنان ابنُ هاشم بيك الأتاسي، من قِبل السلطات المحليّة، لكتابتهم البيانَ... وهناك ثلاثةُ شبّانٍ آخرين متورّطين بالمؤامرة، وجميعُهم ينتمون إلى عائلة الأتاسي، اعترف أربعةٌ منهم، وما تزال التحقيقاتُ متواصلة. وقد طالب المتصرّف بنقل المتّهمين إلى عهدته.»[٢] ثم قام ضبّاطُ المخابرات بالتحقيق في الملصق الثوريّ. حاولت المتصرّفيّة اتّباعَ الإجراءات القانونيّة، لكنّ سلطات الانتداب وضعتْ يدَها على التحقيق، فاتصل ضابطُ المخابرات المحليّ بمسؤول المحابرات في دمشق، الذي حوّل الملصقَ والتقريرَ الأوليّ في القضيّة إلى مقرّ قيادة المخابرات الانتدابيّة في بيروت. وقد حامت الشبهاتُ حول شباب من عائلة الأتاسي، اعتُقل منهم ثمانية خلال ليلة ١٥–١٦ آب، فيما قبضت الشرطة على خمسة آخرين مشتبهٍ بهم في ١٦ آب وحقّقتْ معهم.[٣] وكان بعضُ الشبّان قد تعرّضوا للتحقيق غير مرة، ودامت بعضُ التحقيقات ثلاثة أيّام، جرى العديدُ منها خلال الليل، وحُجز المتهمون في مركز الشرطة في حمص. هذا، وقد قام ضبّاطُ المخابرات بأخذ عيّنةٍ من خطّ عددٍ من الفتية لمقارنته بالملصق غير الموقّع.[٤] تُرجمتْ التحقيقاتُ السريّة إلى الفرنسيّة، وحُفظتْ، أما الأصلُ العربيّ فأُتلف. وفيما كانت الوثائق تحتوي ما اعتُبر شهادةَ الشبّان الفعليّة، فقد حُذفتْ من سجلات التحقيق أسئلةُ المحقّقين، والتقنياتُ التي استعملوها، وكذلك أفعالهم. وفي مواضع كثيرة أجريتْ تغييراتٌ كثيرةٌ على الشهادات، التي فُصل بينها بمقطع اعتراضيّ، وتُرك للقارئ أن يخمّن السببَ الذي دفع بالمحقّق إلى مناقضة أقوالهم في التحقيقات السابقة. وتشير الفواصلُ والتقلّباتُ في أقوال المتّهمين إلى تعرّضهم للتعذيب؛ وفي حين لم يرد ذكرُ هذه الأساليب في سجلّ التحقيق، إلا أنها كانت اعتياديّة أيامَ الانتداب.[٥] هذا، وقد تمّت التحقيقاتُ من دون حضور محامين للدفاع.

❖ ❖ ❖

تُظهر التحقيقاتُ انحرافاتٍ في بنية الانتداب القضائيّة. فمن الناحية النظريّة، كانت التشريعات المتعلّقة بإجراءات التحقيق تتبع للمتصرّفيّة، أو للحكومة والشرطة المحليّتين. وكان القانون ينصّ على أنه عندما يقرّر المحافظُ أو المتصرّفُ أنّ جرمًا قد وقع، فإنّ صلاحيّة الملاحقة تقع على عاتق المحاكم المدنيّة الجنائيّة. إلا انّ مرسوم قانون الطوارئ نصّ على وضع السلطات العسكريّة في مرتبة أعلى من السلطات المدنيّة، وبمباركةٍ من

١- MAE-Nantes, carton 1704, BR 149, 17 August 1925.

٢- Handwritten phone message, and typed transcription, 17 August 1925. MAE-Nantes, carton 1593, tracts divers, commandement superieur des troupes du Levant, Justice Militaire, no. 2993/J.M., 29 April 1926.

٣- تم إرفاق المقطع المترجم والتقرير الأوليّ للمكالمة التلفونيّة في النشرة العامّة للمخابرات الفرنسيّة بتاريخ ١٧/٨/ ١٩٢٥. وقد تضمّن التقرير النهائيّ ٢٢ صفحة من التقارير والمراسلات والأحكام والترجمات للتحقيقات مع ١٣ متهمًا. MAE-Nantes, Carton 1704, BR 149, 17 August 1925, pp. 4-5.

٤- MAE-Nantes, Carton 1593, «tracts divers,» DROGMANAT:-Beyrouth, 7 September 1925, p. 13 of 22.

٥- See Bennett J. Doty, The Legion of the Damned: The Adventures of Bennett J. Doty in the French Foreign Legion as Told by Himself (New York, 1928). John Henry Harvey, With the Foreign Legion in Syria (London, 1928). Alice Poullea, À Damas sous les bombes: Journal d'une Française pendant la révolte Syrienne, 1924-1926 (Paris, 1926).

المندوب السامي. وكانت المحاكم المدنيّة قد توقّفتْ عن النظر في القضايا الجنائيّة خلال الثورة السوريّة الكبرى.[١]

تسلّم ضبّاطُ المخابرات متّهَمي حمص من الشرطة البلديّة، فأكملوا التحقيقات معهم من دون حضور المحامين، وحاكموهم في محكمة عسكريّة سريّة. ومع أنّ المحافظ وعوائلَ الشبّان طالبوا بنقلهم إلى عهدةٍ مدنيّة، فإنّ طلباتهم رُفضتْ واكتُفي بتسجيلها.[٢]

ميّزت «اللغة» الليبراليّة والبنية القانونيّة حكمَ الانتداب الفرنسيّ. إلا أنه، منذ البداية، كان هناك تناقضٌ بين المُثل الليبراليّة والنظام الاستعماريّ المفروض بالعنف أو بالتهديد به. فقد كان ردُّ فعل الانتداب عادةً، كلّما واجه مقاومة، هو التخلّي عن النظريّات الليبراليّة واللجوء إلى القمع العسكريّ وإلى غيره من الممارسات اللاديمقراطيّة. هكذا غَلّفت اللغةُ الليبراليّة الممارساتِ اللاليبراليّة، ورسّختْ نهجًا في الحكم قُدّر له أن يستمرّ بعد عهد الانتداب. فلم تكن لمثاليّة مفهومَي «الحريّة» و«الجمهوريّة» الفرنسيين أن تصمد أمام النزوع الدوريّ إلى العنف ضدّ شعبٍ يناصب الانتدابَ العداءَ. ولقد أتى توقيفُ شبّان حمص ومحاكَمتُهم وسجنُهم في ظرفٍ مماثل، فحُكم على أربعة فتيةٍ، فيما أُفرج عن الآخرين «لعدم كفاية الدليل أو لصغر سنّهم.»[٣] وقد وَجدتْ محكمة عسكريّة مغلقة كلاً من عبد الرزاق خانقان، وسميح الأتاسي، وأحمد شلبي، وعبد الحيّ الأتاسي مذنبين بتهمة التحريض على الانتداب.

الجديرُ ملاحظته أنّ الشبّان الذين صدرتْ في حقّهم الأحكام كانوا جميعًا من عائلاتٍ فقيرة. ومن بين الذين حُقّق معهم كان عبد الرزاق خانقان (١٧ عامًا) هو الوحيد الذي كان لا يزال يتابع دراسته؛ أما الباقون، ومن بينهم سميح الأتاسي (١٦ عامًا)، فكانوا من الحِرفيين. وحُكم عليهم بالسجن ما بين ستين وثلاث سنوات، وبدفع غرامة مقدارُها ٣٠٠٠ فرنك فرنسيّ.

جرت المحاكمة في ١٩٢٥/١٢/٣ **بعد** أن أمضى الشبّانُ ثلاثة أشهر ونيّفًا في السجن. وعُقدت المحكمة بناءً على المادة ١٥٠ من القانون العسكريّ الفرنسيّ، الذي كان يشمل الجرائم في ظلّ قانون الطوارئ ويسمح بتعليق القانون المدنيّ (مع الضمنات القانونيّة التي يقدّمها إلى المتهم). وقد لوحق المتهمون بجرائمَ منصوصٍ عليها في الموادّ ٨٧ و٨٩ و٩١ من قانون العقوبات الفرنسيّ رقم ٢٤ والصادر في ١٨٨١/٧/٢٩. وشملتْ هذه الموادّ جرائمَ ضدّ أمن الدولة، وخصوصًا الأعمال الهادفة إلى قلب الحكومة عبر التحريض أو الثورة المسلّحة ضدّ الدولة. ونصّت العقوباتُ على السجن؛ أما التحريض على الحرب الأهليّة وارتكاب المجازر وأعمال النهب فيُجازى بالإعدام.

في أواخر نيسان ١٩٢٦، وبعد ثمانية أشهر ونصف الشهر في السجن، أُفرج عن الشبّان الأربعة، ووجّه القائدُ الأعلى للقوات الفرنسية في الشرق الجنرال موريس غاميلان كتابًا إلى وَزير الحرب والى مدير مكتب القضاء العسكريّ يقول فيه إنّ إطلاقهم يصبّ في المصلحة السياسيّة لحكومة الانتداب (لا شكّ في أنّ رفعة أنسبائهم السياسيّة لعبتْ دورًا في إطلاقهم؛ كذلك ترافق إطلاقُهم مع حملةٍ فرنسيّةٍ كثيفةٍ لمكافحة الثورة في مناطق الثوّار الواقعة جنوب دمشق). صودق على قرار الإفراج بطلبٍ رئاسيّ حُوّل عبر مكتب وزير الحرب في باريس.[٤] صحيح أنّ الأحكام نُقضتْ فيما بعد، لكنْ بعد أن دفعتْ عائلاتُ المتهمين ثلاثة آلاف فرنك غرامةً، وهو مبلغٌ ضخمٌ بمعايير العام ١٩٢٥، وكافيةٌ لحجز مقعدٍ وغرفةٍ لأربع سنوات في جامعة دمشق.[٥]

لئن لاقت قضيّة الفتية من آل الأتاسي رعايةً خاصّةً، فإنّ مئات السوريين الآخرين تعرّضوا لملاحقاتٍ قانونيّةٍ مضلّلة في أواخر العام ١٩٢٥ والعام ١٩٢٦. ففي العام ١٩٢٦ وحده قامت المحكمة العسكريّة في دمشق بإعدام ٣٥٥ سوريّاً بعد محاكماتٍ لم يترافعْ فيها محامو دفاع. وبات الشنقُ في الساحات العامّة مشهدًا اعتياديّاً. وحُكم غيابيّاً على المئات بالإعدام؛ كما حُكم على أعدادٍ لا تحصى بأحكام مختلفة بينها

١- Haut-Commissariat du mandat français, **La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat francais, 1919-192,** pp. 51-57.

٢- MAE-Nantes, Carton 1593, «tracts divers,» DROGMANAT:-Beyrouth, 17 August 1925.

٣- MAE-Nantes, Carton 1593, «tracts divers,» DROGMANAT:-Beyrouth, 17 August 1925, p. 22 of 22.

٤- MAE-Nantes, Carton 1593, «tracts divers,» Commandement Superieur des Troupes du Levant, Justice Militaire, No. 2993, 29 April 1926.

٥- 'Abdul-Karim Rafeq, «The Syrian University,» an unpublished paper delivered at the Fourth International Conference on Syria and the Eastern Mediterranean, July 2005, Friedrich-Alexander Universität, Erlangen-Nürnberg, Germany.

السجنُ المؤبّد مع الأشغال الشاقّة[1] وبين العامين ١٩٢٥ و١٩٢٧ أُعدم آلاف السوريين في قراهم وبلداتهم ومدنهم، واستعرضتْ سلطاتُ الانتداب الجثثَ الممثّلَ بها «للشبّيحة» في ميادين دمشق والقرى والبلدات السوريّة.[2]

بإمكاننا نسبةُ حكم قانون الطوارئ، والأحكام العسكريّة، والاعتقال من دون مذكرات توقيف، إلى أيّام الانتداب. وهذه ظواهر لا تزال تَحُول دون قيام حكم دستوريّ في سورية.

حمّلت استخباراتُ الانتداب طلّابَ حقوق من العائلات العريقة مسؤوليّةَ توزيع الملصقات في حمص. وبينما ركّز التحقيقُ على الشبّان المتحدّرين من عائلاتٍ فقيرةٍ وكانوا من ذوي التعليم المحدود، فقد بقي طلّابُ الحقوق من أبناء عائلات حمص العريقة في منأًى عن الملاحقة. وبناءً على معلومات أخرى لم تكن على الأرجح متوافرةً لسلطات الانتداب، فإنّ ثلاثة طلبة من كليّة الحقوق تورّطوا في كتابة هذه الملصقات. ومن غير الممكن القول إنْ كانت التحقيقاتُ والمحاكماتُ جزءًا من حملةٍ قادتها سلطاتُ الانتداب لإسكات بعض منتقديها وترهيبهم، أو إنّ عائلة الأتاسي النافذة في حمص سعت عبر المحاكمات هذه إلى إبعاد الشبهات عن أبنائها. وربما تمّ التوصلُ إلى اتفاقٍ ما لتقديم الشبّان الأربعة إلى المحاكمة من أجل حماية أبناء العائلات النافذة في المدينة.

❖ ❖ ❖

واجهتْ جميعُ سلطات الانتداب في الشرق الأوسط ثوراتٍ من قبل السكّان، أدّت إلى تحريك أعضاء من الطبقات الفقيرة، وخصوصًا الضبّاط والجنود السابقون في الجيش العثمانيّ. هذه الثورات رَفعتْ شعاراتِ النضال الوطنيّ، وحقوق الإنسان، والتضحية من أجل الوطن، في بياناتٍ وملصقاتٍ وُزّعتْ في جميع أنحاء سورية.[3] وفي دمشق، وفي الوقت الذي ظهرتْ فيه ملصقاتُ حمص، اعتبرتْ استخباراتُ الانتداب أنّ هذه الملصقاتِ كانت من عمل طلاب الحقوق، لكنْ لم يلقَ القبض ولا التعرّف على أحدٍ منهم.

لم تكن النخبُ السوريّة متعاطفةً مع الثورات. إلا أنّ الشباب، وبخاصةٍ خرّيجو كليّة الحقوق وطلابها، كانوا، وفقًا لأحد تقارير مخابرات الانتداب، «غير قادرين على كبح اندفاعهم في تبنّي أفكار الثورة والاستقلال.» كما أنهم عدّوا أنفسَهم جزءًا من نضال عالميّ ضدّ الاستعمار الأوروبـيّ، فكتبوا إلى صحفٍ ومنظّماتٍ أوروبيّةٍ متعاطفةٍ معهم. وفي النهاية انضمّ عدد كبير من المحامين الشبّان إلى الثورة.[4] لقد كان نضالُ المحامين الراديكاليين ضدّ الاستعمار خلال القرن العشرين معروفًا. لذلك فمن غير المفاجئ ألاّ يكون الحراكُ الثوريّ في سورية من عمل الفلاحين وضبّاط الجيش السابقين، بل من عمل جيلٍ جديدٍ وثوريّ من الفئة المثقفة التي نشأتْ في ظلّ حكم الاستعمار بعد انهيار الدولة العثمانيّة. وكما أنّ البنية القانونيّة هي التي شرّعتْ حكمَ الانتداب الفرنسيّ، فقد استخدم منتقدو الانتداب المنطقَ القانونيَّ للهجوم على الانتداب ولفضح نفاق الإمبراطوريّة الفرنسيّة وعنفها. إنّ بنية الانتداب القانونيّة لم تكن مصمّمةً لحماية حقوق مواطني الانتداب؛ بل إنّ ما يسمى بالإمبرياليّة الليبراليّة كانت مصمّمةً لكسب مديح المجتمع الدوليّ، ولترسيخ سمعة فرنسا، ولدرء انتقادات اليسار الفرنسيّ. ونتيجةً للمعارضة الكبيرة للانتداب فقد كان مقدّرًا أن تسقط الواجهةُ الليبراليّة والدستوريّة لتحلّ محلّها البنيةُ المتهافتةُ لحكم عسكريّ غاشم، ولعنفٍ معمّم ضدّ الشعب، ولتوقيفاتٍ اعتباطيّة وسرّيّة. وقد أدّت الممارساتُ الفعليّة للانتداب الى الانتقاص من سلطة القانون والدستور. وكان مناصرو الاستعمار والموظفون قد استعملوا الخطابَ

١- Haut-Commissariat du mandat français, **La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat français, 1919-1927** (Paris, 1928), p.53. See the Great Revolt Mixed Court files at the Syrian National Archive, المحاكمات المختلفة، مركز الوثائق التاريخية، دمشق.

٢- «Un splendide tableau de chasse,» headline in the French language official newspaper **La Syrie** quoted in Alice Poullea, **À Damas sous les bombes**, pp. 80-81, and **The Times**, «Parade of Corpses,» 27 October 1925.

٣- للمثل الأبرز للبيانات التي وزّعها الثّوار، راجع البيان الذي وقّعه سلطان باشا الأطرش في ٢٣ آب ١٩٢٥، رغم أنه لم يكتبه على الأرجح بنفسه، وقد نُشرت نسخة منه في أرشيف الدولة الفرنسيّة، والبريطانية، وعصبة الأمم، إضافة إلى صحف القاهرة وباريس ولندن وديترويت. MAE-Nantes, carton 1704, BR 155, 28 August 1925.

٤- MAE-Nantes, Carton 1704, BR 328, 2 December 1925.

الليبراليّ لتبرير المشروع الإمبرياليّ. وليس مصادفةً أن ترافق تلك الممارسات جميعَ حكومات ما بعد الانتداب إلى اليوم.[1] لقد واجه المحامون السوريون الدولة الأمنيّة التي قامها الاستعمارُ بمنطقٍ ينادي بالديمقراطيّة، وبالحكم الدستوريّ، وبالحفاظ على حقوق المواطنين المدنيّة. ويبدو أنّ تجربة الاحتلال العسكريّ رسّخت الرغبة في حكم القانون وإقامة حكم دستوريّ. فلقد كان مقدّرًا لاثنين من الذين وردتْ أسماؤهم في التحقيقات في قضيّة حمص أن يصبحا محاميْن مشهورين وسياسيين مرموقين: فلقد انتُخب والد عدنان الأتاسي، هاشم الأتاسي، رئيسًا للمجلس الدستوريّ؛ وكان هاشم الأتاسي من الذين صاغوا دستور العام ١٩٢٨، وبعد رحيل الانتداب انتُخب مرتين رئيسًا لسورية.

أرسى الانتدابُ الفرنسيّ ثقافةً سياسيّةً لا تزال راسخةً في سورية. فلا تزال ثمة واجهةٌ ليبراليّةٌ تخفي ممارساتٍ لاليبراليّة، إذ إنّ الاستخبارات كانت منذ ذلك الوقت قد دخلتْ في كلّ ناحية من نواحي الحياة. وبإمكاننا اليومَ نسبةُ حكم قانون الطوارئ، والأحكام العسكريّة، والاعتقال من دون مذكرات توقيف، إلى أيّام الانتداب. وهذه ظواهر لا تزال تَحُول دون قيام حكم دستوريّ ذي معنى في سورية. واليوم، وكما كانت الحالُ في العام ١٩٢٥، يتصدّر المحامون السوريون والمطالبون بحقوق الإنسان واجهةَ النضال من أجل إقامة دولةٍ مستندةٍ إلى حكم القانون!

مايكل بروڤنس

أستاذ محاضر في جامعة كاليفورنيا UCSD

جمال واكيم

رئيس قسم الإعلام في الجامعة اللبنانيّة الدوليّة LIU

١- مراجعة هاشم عثمان، **المحاكمات السياسيّة في سورية** (بيروت:٢٠٠٤)

«العاميّة» السوريّة: انتفاضة مجتمع العمل!

ياسين الحاج صالح

لتطاوُلِ أمدِ الانتفاضة السوريّة تأثيرٌ متناقضٌ على المجتمع السوريّ. فهو، من جهة، فرصةٌ لا نظيرَ لها للتعلّم السياسيّ، ولحيازة معرفةٍ أوسع بشؤون البلد العامّة. لكنه، من جهةٍ أخرى، يرفع الكلفة الإنسانيّة لما تصبو إليه نسبةٌ متزايدةٌ من السوريين من تغيير سياسيّ في البلد، ويُحتمل أن ينفتح على آفاق صراع داخليّ معمَّم وعلى تهديداتٍ كبرى للكيان الوطنيّ.

—١—

تتيح هذه الأزمنةُ الاستثنائيّة لمئات ألوف السوريين متابعةً سياسيّةً كثيفة، وتمثّل تجربةً مكوِّنةً لتفكير عشرات ألوف الشبّان ولشخصيّتهم، الأمرُ الذي يشكّل رصيدًا عظيمًا لمستقبل سورية. والواقع أنه يمكن تعريفُ الانتفاضة بأنها جهدٌ هائلٌ من قِبل جمهورٍ كبيرٍ من السوريين لتملّك حياتهم والاستحواذِ على السياسة، أي التنظيم المستقلّ والكلام المستقلّ والمبادرة المستقلّة، وقد صادرتْها لنفسها نخبةٌ سياسيّةٌ ضيّقة، تحوّلتْ إلى عصبةٍ مغلقةٍ منذ أربعة عقود.

ثمة بعدٌ پروميثيوسيٌّ في مسعى المنتفضين السوريين إلى انتزاع السياسة المحرّمة من هذه العصبة المتألّهة، وإلى محاولة إشراك السوريين جميعًا بها. ماركس، وكان في شبابه يحبّ العباراتِ المفخَّمة، وصف پروميثيوس بأنه «أنبلُ شهداء الرزنامة الفلسفيّة،» لكونه سرق النارَ من آلهة الأولمب وأعطاها للبشر، فكان أنْ جازته الآلهة بتسليط نسور جبال القفقاس تنهش كبده نهشًا أبديًا. ومثلَ پروميثيوس، تُمثّل الانتفاضةُ أنبلَ تمرّدٍ تحرّريّ عرفتْه سورية منذ استقلالها قبل ٦٥ عامًا. ومثلَ پروميثيوس أيضًا، ينصبّ على المنتفِضِ الجمْعيّ السوريّ غضبُ العصبة المتألّهة: يُقتل، ويُفترى عليه، ويُشتم، ويهان، من قِبل أخسّ ما في سورية من قوًى ودوافع.

لكنّ مَن شاركوا في هذا الفعل التحرّريّ النبيل وجرّبوا نشوةَ التمرد لن يعيدَهم شيءٌ إلى التعفّن السياسيّ والأخلاقيّ والفكريّ الذي لا يَعِدُهم بغيره النظامُ. وإذا كان هذا النظامُ مدمنًا على السلطة وعبدًا لها، فقد طوّر مئاتُ ألوف السوريين اليوم إدماناً أقوى على الحريّة والتمرّد الجماعيّ. وفي حين عمل النظامُ طوال نصف قرن على تجريد السوريين من الاهتمام السياسيّ ونشرِ اللامبالاة بينهم، فإنّ الانتفاضة تشكّل اليوم تمرينًا جماعيّاً عظيمًا على السياسة والاهتمام بالشأن المشترك. ولعلّها من هذا الباب تدرّبٌ على الحريّة، يتمنّى المرءُ أن يطول، رغم خطورته وكلفته. وما يَسِمُ المشاركةَ في الانتفاضة من تفانٍ وتكرُّسٍ وغيريّةٍ من جهة، ومن مناخاتٍ أخويّةٍ مُحِبّةٍ وبانيةٍ للثقة بين الناس من جهة ثانية، ومن اختلاطٍ وتعارفٍ واسعيْن من جهةٍ ثالثة، ومنَ انفعالاتٍ قصوى وشراكةٍ في الألم من جهةٍ رابعة، يجعلها تجلّيًا رفيعًا للحياة، لا يتاح مثلُه إلا نادرًا.

—٢—

تَجمع الانتفاضةُ السوريّة الشرائحَ الدنيا من الطبقة الوسطى، وتجتذب شركاء من الطبقة الوسطى المتعلّمة والمهنيّة، وتخاطب أطيافًا جهويّة وثقافيّة ودينيّة ومذهبيّة متنوّعة من المجتمع السوريّ. وهي، بذلك، أقربُ شيء إلى «عامّيّةٍ» سوريّة، تَجْمع من السوريين ما لم يجتمعْ يومًا، عددًا ونسبةً ووعيًا بالوحدة. وهي عبْر شعارها المركزيّ اليوم، «الشعب يريد إسقاط النظام،» تمثّل التجربة المكوِّنة للشعب السوريّ، وتاليًا لشرعيّةٍ جديدةٍ قائمةٍ على التعب والسيادة الشعبيّة.

تُعارك الانتفاضة، في ظلّ ظروفٍ بالغةِ القسوة، طبقةَ أصحاب الامتيازات، وأتباعَهم من الطبقات الأخرى. هؤلاء يدافعون عن سلطةٍ مطلقة، وعن امتيازاتٍ متطرّفة، ولا يمكنهم أن يقدّموا شيئًا لعموم السوريين. إنهم بالفعل قوّة رجعيّة، تدافع عن الماضي ومكاسبه ومواقعه. أما الانتفاضة فتُشْرك جمهورًا متنوّعًا، أقلّ أناقةً ولمعانًا من نواة حمهور الأتباع الذي يحشده النظامُ للقول إنّ له «شعبًا» يؤازره. جمهورُ الانتفاضة شعبيّ، شعبويّ بصورةٍ ما، مستوى تعليمه متنوّع، لكنه بالغُ الحيويّة، وقويُّ الإحساس بالعدالة والظلم. والشيء المميّز أنّ الانتفاضة جَمعتْ، لأوّل مرّة في تاريخ سورية المعاصر، بين جمهور شعبيّ، محتقَرٍ ومعزولٍ عن الحياة العامّة، وبين القطاعات الأكثر حيويّةً وإحلاصًا من المثقفين وشباب الطبقة الوسطى المتعلّمة. أمّا أصحابُ المرسيدس وسيّارات الدفع الرباعيّ، فمع النظام في أكثريّتهم الساحقة.

وللانتفاضة السوريّة طابعٌ طبقيّ قد يكون أقوى ممّا ظهر في

الانتفاضات العربيّة الأخرى. فهي تفجّرتْ بينما تجري في البلاد أوسعُ عمليّةٍ لتحويل الثورة العموميّة لمصلحة خواصّ فاسدين مقرّبين من الطغمة الحاكمة. وهي، بوعي تامّ، استهدفتْ باحتجاجاتها هؤلاء الفاسدين، مرموزًا إليهم برامي مخلوف. وهي انتشرتْ في البلدات والضواحي التي عانت التهميشَ والبطالةَ والفقرَ أكثرَ من غيرها. إنها ثورةُ مجتمع العمل في وجه مجتمع الامتيازات والسلطة الامتيازيّة. والطابع الأخلاقيّ للانتفاضة السوريّة، والتنديدُ المتواتر في شعاراتها بـ «الحراميّة،» مؤشّرٌ على سخط اجتماعيّ يتملّك مجتمعَ العمل حيال أولئك الطفيليين الذين يمتصّون دمَه، ويضطهدونه، وفوق ذلك يترفّعون عليه ولا يكفّون عن اتهامه بالتخلّف وتصوير أنفسهم بأنهم أرقى منه.

هذه أشياءُ قلّما يدركها يسارٌ عربيّ، ومحلّيّ، لطالما كان غارقًا في نزعةٍ اسميّةٍ تطابق بين اليسار وبين بلاغةٍ وطنيّةٍ واجتماعيّةٍ غثّة نالت، في بعدها الوطنيّ في السنوات الأخيرة، اسمًا غامضًا: الممانعة. وليست هذه في الواقع إلا عنوانًا برّاقًا لنزعة الانغلاق المحلّيّ، وقد حُقنتْ بعقيدة مكافحة الإمبرياليّة، بينما هي تَحْجب أوضاعًا سياسيّةً واجتماعيّةً قائمةً على العنف والامتياز. أما في بعدها الاجتماعيّ فآلت إلى إيديولوجيا فقرائيّة، فقيرة هي ذاتها، ممتزجة بتفكير سياسيّ متمركز حول الدولة.

لكنّ هذا ليس مهمّاً. المهمّ هو الفاعليّة التحرّريّة للانتفاضة، التي لن تقوم ليسارٍ يستحقّ اسمَه قائمةٌ إلا بقدر ما ينحاز إليها ويعمل على الربط بينها وبين قيم المساواة والحريّة.

وخلافًا لما قد يبدو للوهلة الأولى، فإنّ الانتفاضة السوريّة ليست ثورة سياسيّة فقط، ولا هي تقتصر على «نشطاء» شبّان ومناضلين سياسيين تقليديّين يتطلّعون إلى التغيير السياسيّ وحده. إنها ثورةُ العامّة، تسعى إلى قلب النظام الاجتماعيّ القائم، وفي المركز منه النظام السياسيّ لكونه بؤرةَ العنف والنهب العامّ، والحارسَ الأمينَ لأوضاعٍ تستفيد منها شرائحُ أوسعُ من المنتفعين الذين يوحّد بينهم أنهم لا يعملون، أو هم يجْنون مكاسبَ كبيرةً من مشاريع وأعمال ينالونها عبر الامتياز والولاء.

الانتفاضة تمرّدٌ لمجتمع العمل على مجتمع السلطة والامتياز، كما قلنا. هذا هو الشيء الجوهريّ. ويكون إنجازُها مطابقًا لمحرّكاتها الاجتماعيّة العميقة إنْ هي أعادت بناءَ النظام الاجتماعيّ والسياسيّ وسُلّم القيم حول العمل، بما في ذلك المعرفةُ والكفاءةُ، ضدّاً على الثروة والسلطة. لقد قام النظامُ البعثيّ منذ وقتٍ مبكّر، وبصورةٍ أوضح منذ سبعينيّات القرن العشرين، على مكافأة الولاء والسلطة، وعلى مكافأة القرابة والامتياز في وقتٍ لاحق، على حساب العمل. وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين انهارت قيمةُ العمل تمامًا، وانهارت تاليًا قيمةُ مجتمع العمل أو وزنه السياسيّ والثقافيّ؛ بينما رُفعتْ قيمةُ السلطة إلى السماء، وصار الرئيسُ ربّاً يُعبد، والولاءُ له هو القيمة العليا المطلوبة، وتمتّعت المخابرات ـ اليدُ الضاربة لحكم العصبة الممتازة ـ بحصانةٍ مطلقة. وفي الوقت نفسه أنتجت السلطة أثرياءَها الجدد، مهرّبي الآثار والمخدّرات، أو ببساطة سارقي المال العامّ. وهؤلاء يستطيعون في سورية فعلَ كلّ شيء على الإطلاق، بدرجةٍ لا يحلم بها مليونيرٌ في أيّ بلد غربيّ. وفي السنوات الأخيرة، بعد ٢٠٠٥ بالخصوص، شكّل هؤلاء البلدَ على صورتهم، وانتقلوا من «النضال» الاقتصاديّ السرّيّ، أي الاختلاسِ والسرقةِ والتهريبِ والتشبيح، إلى النضال العلنيّ، عبر احتلال الدولة، وظهورِهم نموذجًا مرغوبًا ومتفوّقًا. ولقد كرّس التلفزيونُ السوريّ، بأقنيته الثلاث، يومين لتغطية أخبار التحوّل المزعوم لمن يُفترض أنه مواطنٌ عاديّ، رامي مخلوف، إلى «العمل الخيريّ.»

ليس «التطويرُ والتحديثُ» إلا الإيديولوجيا التي تضفي الشرعيّةَ على ثروة هؤلاء، وعلى موقعهم الممتاز من الموارد الوطنيّة، بذريعة «مقتضيات التنمية وتحفيز الاستثمار.» أما العقيدة البعثيّة، في تصريفها الممانع بخاصّة، فهي لغةُ رموزٍ تساعد إيديولوجيين متكسّبين على أن يخدعوا أنفسَهم، بينما هم يتمرّغون في أحضان المخابرات، ويَظْهرون على الشاشات السوريّة يَعِظون عمومَ السوريين بالوطنيّة، ويقضون أوقاتًا ممتعةً على حساب الشعب السوريّ في فنادق النجوم الخمسة فما فوق. وقد يقتضي الأمرُ تناولاً موسّعًا، آملُ أن أقوم به يومًا. لكنْ يبدو مرجّحًا جدّاً في نظري أنّ الانتفاضة ردٌّ على سياسة «التطوير والتحديث» ككلّ، هذه التي تَجْمع بين تسلطيّةٍ سياسيّةٍ فظّة، ونمطِ تنميةٍ محابٍ للأغنياء ومراكز المدن، وإيديولوجيّةٍ حداثيّةٍ ترمز إلى نمط حياةٍ يَجْمع بين اليسر والاستهلاك و«الانفتاح.» وهذا المزيج هو ما يميّز عهدَ الرئيس بشّار الأسد منذ بداياته.

ـ٣ـ

وإذ لا تستهدف الانتفاضةُ التسلّطَ السياسيَّ وحده، وإنّما تتجاوزه إلى ارتباطاتٍ اجتماعيّةٍ وإيديولوجيّةٍ له، فإنّ هذا ما يُسبغ عليها طابعًا أكثر جذريّةً ممّا تبدو للوهلة الأولى. وهو ما يقتضي أن يكون موضعَ تبيّنٍ من قِبل طيفٍ أوسع من المثقفين والناشطين السياسيين، بهدف دفع الانتفاضة إلى الأمام، وتحصينِ التحوّل السياسيّ المحتمل.

والواقع أنّ ما يَنْصب حواجزَ قويّةً ضدّ الطائفيّة هو تكوينُ الانتفاضة هذا بالذات. فالشأن الطائفيّ يقع خارج محور اهتمامها لأنّها موجّهة ضدّ مجتمع الامتياز والسلطة، لا ضدّ أيّة جماعة دينيّة أو مذهبيّة. والمسألة ليست مسألة وعي، بل مسألةُ تكوين

اجتماعيّ... أو لنقل إنّ تكوين الانتفاضة الاجتماعيّ، المضادَّ لمجتمع الامتيازات والسلطة المطلقة، هو ما يحدِّد وعيَها الوطنيّ المترفّع على الطائفيّة. وهو السرّ في انجذاب شبّانٍ ومثقّفين من مختلف المنابت الدينيّة والمذهبيّة المتاحة في سورية إلى المشاركة في أنشطتها... بل هو السرّ أيضًا في حصول تقاربٍ غير مسبوق على مستوى أنشطتها الميدانيّة والإعلاميّة بين أناسٍ ذوي تكوين إسلاميّ تقليديّ، وبين شبابٍ علمانيّ، بمن فيهم نساءٌ عصريّاتُ التفكير والسلوك، كما في تطوير مفهوم أكثر استيعابيّةً ومرونةً للعَلمانيّة.

الشيء الوحيد الذي قد يبرّر التضحية بالعدالة القانونيّة من أجل المصالحة والمصلحة الوطنيّة هو تغييرُ النظام، وبناءُ سورية جديدة أصلح.

أما من جهة تحالف السلطة والثروة، فالطائفيّة تبدو أداةً مجرّبةً للدفاع عن الامتيازات، ووسيلةَ حكمٍ رخيصةَ الثمن. إنها القوة التي تتيح تسخيرَ محرومين للدفاع عن أوضاع يَشْغلون فيها موقعَ غير المستفيدين بالمعنى المادّيّ المباشر. وعلى العموم، فإنّه يبدو أنّ ما يحرِّك الطائفيّة في سياق الانتفاضة السوريّة ليس الخوفَ غير العقلانيّ من مصيرٍ قاتمٍ إنْ تغيّرت الأوضاعُ السياسيّة القائمة، بل الخشية من ضياع امتيازاتٍ غير شرعيّة. فهنا أيضًا تنبع الطائفيّة من التكوين الاجتماعيّ للنظام، أو بالتحديد من الطابع الامتيازيّ للمصالح التي يرعاها، أكثر ممّا هي وعيٌ قديمٌ أو «ضالّ.» ليس هناك أفضل من تصوير الصراعات الاجتماعيّة بأنها صراعٌ بين ماهيّات أو أصناف اجتماعيّة، بعضُها متفوّقٌ جوهريّاً على بعض، لحماية امتيازات غير مرتبطة بالعمل. وسيبدو أنّ مشكلة قطاعات واسعة من السوريين مع رامي مخلوف مثلاً ذاتُ علاقة بمنابته وأصوله، لا بامتيازاته غير الشرعيّة؛ غير أنّ السوريين تكلّموا عليه كحرامي، لأكثرهم خرةٌ شخصيّةٌ سرقته لمقدّراتهم، وربطوا بينه وبين السلطة العموميّة التي يُفترض أن تحميهم منه بدلاً من أن تحميه منهم، ولم يشر أحدٌ إلى أصوله وفصوله.

من المهمّ القول في هذا السياق إنّ ما يَلْزم لإبراز العمق الاجتماعيّ للانتفاضة هو ذاتُه ما يناسب لعزل الطائفيّة وتحييدِ مفاعليها الاجتماعيّة والسياسيّة المخرِّبة؛ وأعني: إظهار المحرّكات الطبقيّة للانتفاضة، والكشف عن تجذّرها في التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سورية في العقود والسنوات الأخيرة. ومن شأن ذلك أيضًا أن يضفي مزيدًا من الجذريّة على الانتفاضة السوريّة، لتتحوّل من تغيير الواجهة السياسيّة إلى تغيير النظام، بل لتتحوّل من تغيير النظام إلى تغيير اجتماعيّ أكثر جذريّةً يستجيب لتطلّعات الشرائح الأكثر حرمانًا إلى المشاركة في الحياة الوطنيّة الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة. فإنْ لم يحصلْ ذلك، ومن المحتمل ألاّ يحصل اليوم لضعف القوى التي قد تدفع الانتفاضةَ نحو مزيدٍ من الجذريّة، فإنّ الثورة السياسيّة قد تُتبع بثورةٍ اجتماعيّةٍ خلال وقتٍ قد لا يطول. وربّما يكون لالتقاء المطالب الاجتماعيّة التي لا يلبّيها نمطُ تنميةٍ متمحورٍ كليّاً حول الاقتصاد، وظهورِ جيلٍ جديدٍ أنضجتْه ديناميكيّاتُ الانتفاضة والتغيّر السياسيّ التالي لها، أن يَدفع نحو ثورة أكثر جذريّة وأكثر ديمقرطيّة.

يصعب التكهّنُ بالمستقبل في طبيعة الحال. ولا نقول شيئًا عن هذه الآفاق المحتملة إلاّ من باب شحذ الوعي بأوضاعنا الحاضرة، المتحرّكة.

— ٤ —

إنّ مشاركة مئاتُ الألوف من الشباب الذين تتّسع مداركُهم كلَّ يوم، ويتعلّمون أشياءَ جديدةً عن بلدهم ومجتمعهم ومواطنيهم، وعن أنفسهم، وعن العالم، هي استثمارٌ عظيمٌ في مستقبل البلد. ويَحْمل التنشيطُ السياسيُّ الواسع الذي أتت به الانتفاضةُ ما يتجاوز وعدًا بنهاية النظام الكابوسيّ القائم إلى حياةٍ سياسيّةٍ صاخبة، سبق أن عَرفتْ سوريةُ أمثلةً عنها بين استقلالها والحكم البعثيّ. ومن المحتمل جدّاً أن يعود المجتمعُ السوريُّ ذلك المجتمعَ الذي تحدّث عنه رئيسُه المنتخب شكري القوتلي ذات يومٍ من عام ١٩٥٨: كلّه من السياسيين، ونصفُه من الزعماء، وربعُه من الأنبياء!

وإنما لذلك سيتعيّن على الكتلة التاريخيّة للانتفاضة السوريّة أن تبلور توازناتٍ جديدةً، تصون الحريّةَ المكتسبةَ بعد كفاحٍ شاقّ، وتَضْمن استقرارًا مواتيًا للتراكم الوطنيّ، وتؤسِّس لنشوء تقاليدَ سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ جديدة. وهذا يعيدنا إلى الجانب المأساويّ من الأزمة الوطنيّة السوريّة، وما تثيره هذه من أسئلة سياسيّة وأخلاقيّة وقانونيّة.

من المحتمل جدّاً أنّ عدد شهداء الانتفاضة السوريّة أكبرُ بكثير من آخر الأرقام الموثّقة بالاسم: ١٩٥٠ [حتى نهاية تموز - الآداب]. وهناك أضعافُ هذا الرقم من الجرحى، وأضعافٌ أكبر من المعتقلين المعرَّضين لتعديبٍ متطرّفٍ في وحشيته. هذا ليس فقط تحطيمًا لحيواتٍ بشريّةٍ عزيزة ، ولا هو مجرّد سلسلة من فواجع أُسَريّة لا تُنسى، وإنّما هو أيضًا تحطيمٌ لمعنى سورية أو للكلام عليها كأرضٍ وشعبٍ ودولة.

إلى ذلك، يَطْرح التعاملُ الإجراميُّ المتطرّفُ مع الانتفاضة السوريّة، والذي يزيده إجراميّةً طابعُه التمييزيُّ المكشوف، مسألةَ العدالة والمحاسبة والمسؤوليّة. كيف تمْكن محاسبة من قَتلوا أو أمروا بقتل مئات السوريين، أو ربّما ألوفهم؟ ومَن عَذّبوا

وأمروا بالتعذيب؟ قبل أن يكون هذا حقّاً لأهالي الضحايا، هو حقٌّ للبلد. بكثير من العنف والدم والقتل تحت السقف السوريّ لا يمْكن هذا البلدَ أن يتعافى.

لكنْ هل يتعارض الإصرارُ على تحقيق العدالة مع مقتضيات التفاهم الوطنيّ؟ هل من سبيل إلى مصالحةٍ وطنيّة من دون عقاب القتلة؟ هل هناك عدالة عليا، تتصل بسلامة كيان البلد والمجتمع، يتعيّن تحكيمُها في العدالة القانونيّة؟ قد يكون هذا الأخير واحدًا من الأسئلة المهمّة في السياسة السوريّة في وقت غير بعيد. لكنّ الشيء الوحيد الذي قد يبرّر التضحية بالعدالة القانونيّة من أجل المصالحة والمصلحة الوطنيّة هو تغييرُ النظام، وبناءُ سورية جديدة أصلح.

إنه تاريخٌ جديدٌ، هذا الذي يبدو أنّ سورية تُقْبل عليه. وهو يَطْرح أسئلة صعبة لا إجابات مضمونة لها. وهذا الشرط هو أحد معاني الحريّة: كثير من الأسئلة والمشكلات، وقليل من الإجابات والأوضاع المستقرة. وكثير من الخيارات والحيرة، وقليل من اليقين. الأرجح أنّ وقتًا سيمضي قبل الاهتداء إلى توازناتٍ فكريّةٍ واجتماعيّةٍ ومؤسّسيّةٍ مناسبة.

ياسين الحاجّ صالح

كاتب سوري ومراسل الآداب في سوريا.

الآداب على مشارف عامها الستّين: على خطّ الانتفاضة العربيّة!

❖❖❖